

مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

الكاتب النعماني وكتابه

الغِيبَةُ

السيد محمد جواد الشبيري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين واللّعن على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين .

تمهيد

أقدم كتاب مستقل وصل إلينا حول غيبة الإمام المنتظر (عجل الله تعالى فرجه) هو : ما صنّفه الشيخ الثقة الجليل أبو عبد الله النعماني ، المعروف باسم «الغيبة» . ولأهمية الكتاب تصدينا لترجمة مؤلفه وبحثنا عن مصادره ، رجاء أن نوفق لإيضاح جانب من هذا المحدث الهام ، وهذا الأثر الهام ، وجعلنا البحث في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : حياة النعماني وقد بحثنا فيه عن مشايخه والراوين عنه ، وتاريخ تأليف كتابه الغيبة والغرض من تأليفه .

الفصل الثاني : مصادر الغيبة للنعماني وما اعتمده من الموارد وما أخذه عن

المشايخ مشافهة .

الفصل الثالث: بين النعماني والكليني .

الفصل الأول: حياة النعماني

هو أبو عبدالله، محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، الكاتب كان من أجلاء أهل العلم في القرن الرابع، وصفه النجاشي بقوله: المعروف بابن زينب^(١) شيخ من أصحابنا، عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث، قدم بغداد وخرج إلى الشام، ومات بها^(٢).

ولم تتوافر لدينا معلومات كافية عن أوليات حياته، غير أننا نعلم أن موسى بن محمد القمي أبا القاسم حدثه بشيراز سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة عن سعد بن عبدالله الأشعري بحديث اللوح المعروف لجابر الأنصاري^(٣).

وكان النعماني في سنة ٣٢٧ في بغداد، وأخذ في شهر رمضان من هذه السنة عن أبي علي محمد بن همام، في داره^(٤).

وتحمل الحديث في سنة ٣٣٣ عن محمد بن عبدالله بن معمر الطبراني، بطبرية^(٥) (وهي من أعمال الأردن)^(٦).

(١) كذا ورد في النجاشي، لكن في غيبة الطوسي ٩٠/١٢٧: المعروف بابن أبي زينب النعماني الكاتب.

(٢) رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣.

(٣) غيبة النعماني: ٥/٦٢.

(٤) غيبة النعماني: ٦٢٤٩.

(٥) غيبة النعماني: ١/٣٩.

(٦) معجم البلدان: ١٧، أطلس تاريخ الإسلام (عدة مواضع)، معجم ما استعجم للوزير البكري ٩٣/١، ط. عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ.

وقد حدّثه محمّد بن عثمان بن علّان الدهني البغدادي^(١)، ولم يعلم تاريخ ذلك. وفي بداية بعض نسخ الغيبة: حدّثني محمّد بن علي أبو الحسن الشجاع الكاتب - حفظه الله - قال: حدّثني محمّد بن إبراهيم أبو عبد الله النعماني رحمه الله تعالى، في ذي الحجة سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة^(٢).

وقد مرّ عن النجاشي: أنّه مات بالشام، ولم يحدّد تاريخ وفاته ولا محلّ دفنه. ثمّ إنّ النعماني قد أخذ كثيراً عن أحمد بن محمّد بن سعيد الكوفي بابن عقدة (م ٣٣٢)^(٣) من دون ذكر موضع معيّن. ولعلّ ذلك كان في بغداد، فقد سافر ابن عقدة إليها ثلاث مرّات^(٤)، وحدّث - إملاءً - في ثالثها، في جامع الرّصافة، ومسجد براثا سنة ٣٣٠^(٥) فلعلّ النعماني أخذ منه في هذا التاريخ أو ما يقرب منه. وسنشير في ما يأتي إلى تاريخ وفاة بعض مشايخه.

تاريخ تأليف الغيبة:

لم تتوفر لدينا معلومات عن تاريخ تأليف هذا الكتاب، غير أنّه جاء في مقدمة المطبوع^(٦) عن بعض النسخ: أنّه صنّفه في ذي الحجة سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة. لكنّ هذا التاريخ إنّما هو تاريخ تحديث المصنف كتابه لرواية أبي الحسين الشجاع، كما مرّ، فلا بدّ أن يكون تأليفه قبل هذا التاريخ. وبملاحظة ما تقدّم يمكن تحديد تاريخ تأليفه بين سنة ٣٣٣ (حيث أخذ النعماني

(١) غيبة النعماني: ٣٧/١٠٢.

(٢) غيبة النعماني: ١٨ (حاشية ٢).

(٣) تاريخ بغداد: ٢٢/٥، رجال الطوسي: ٥٩٤٩/٤٠٩ = ٣٠، قس فهرست الطوسي: ٢٧٦/٢٩، رجال النجاشي: ٢٣٣/٩٥.

(٤) تاريخ بغداد: ٥: آخر ١٨ (نقلًا من تلميذه ابن الجعابي).

(٥) تاريخ بغداد: ١٥/٥ (وأيضاً: ٢٢/سطر ١٦)، أمالي الطوسي: ٥٠١/٢٦٩ (مجلس: ٣٩/١٠).

(٦) الغيبة: ٢.

عن محمد بن عبدالله الطبراني) وبين سنة ٣٤٢.

بل ، ما جاء في الكتاب ، من تحديده ، لمدة (الحيرة في الإمام) بقوله :
«نيف وثمانون»^(١) يمكننا من تعيين تاريخ التأليف بشكل أدق ، حيث تدلّ على
أنّ عمره عليه السلام عند تأليف الكتاب كان (٨١) سنة على الأقل فيكون تأليف الكتاب
خلال سنة ٣٣٦ وما بعده ، بناءً على أن ولادته عليه السلام في سنة ٢٥٥^(٢) أو ٢٥٦^(٣) على
الأصح^(٤) . فتحصل أن الكتاب قد ألّف في الفترة بين السنوات (٣٣٦ و ٣٤٢) .

مشايخ النعماني

في مقدّمة الغيبة وكذلك في خاتمة المستدرك ، قائمتان بأسماء مشايخه^(٥) وبينها
اختلاف: فأضاف في مقدّمة الغيبة : محمد بن عثمان بن علّان الدهني البغدادي^(٦) .
وذكر في خاتمة المستدرك أسماء ثلاثة ، في عداد المشايخ ، ممّن ليسوا من مشايخ
النعماني ، وهم :

(١) في القاموس: النيف ككيس وقد يخفّف بالزيادة ، وكلّ ما زاد على العقد فتيف إلى أن يبلغ العقد
الثاني ، و... من واحدة إلى ثلاث .

وقد نقل في تاج العروس ٢٤ : ٤٤٤ ، عن بعضهم نسبة هذا التفسير الثاني إلى أقاويل حدّاق
البصريين والكوفيين ، لكن لم نعرف مذهب النعماني في ذلك ، بل لعلّه كان من أصحاب المذهب
الأوّل (لاحظ النعماني : ١٩٦) فلذلك لم تمكّنا الاستفادة من التفسير الثاني في هذا البحث .
(٢) الكافي ١ : ٥١٤ ، أوّل الفصل ، كمال الدين : ٤/٤٣٠ ، ٩/٤٣٢ و ١٢ ، الإرشاد ٢ : ٣٣٩ ، غيبة
الطوسي : ٢٠٤/٢٣٤ ، ٢٠٦/٢٣٨ .

(٣) الكافي ١ : ٥/٣٢٩ ، ١/٥١٤ ، فرق الشيعة ، غيبة الطوسي : ١٩٨/٢٣١ ، ٢١٢/٢٤٥ ، ٢٢٦/٢٥٩ ،
٢٢٧/٢٧٢ ، ٣٦٢/٣٩٣ .

(٤) وهنا أقوال أخرى لكنّها ضعيفة . (لاحظ الفصول المختارة : ٣١٨ ، الصراط المستقيم ٢ : ٢٣٣ ،
دلائل الإمامة : ٥٠١ ، ٥٠٢ ، غيبة الطوسي : ٢٠٨/٢٤٢ ، كشف الغمّة ٣ : ٢٣٤ وغيرها) .

(٥) مقدّمة غيبة النعماني : ١٤ ، خاتمة المستدرك ٢١ : ٢٦٧ - ٢٧٠ [وأيضاً ٤٤٨ و ٤٤٩] نقلاً من
رياض العلماء مع تأمل المصنّف في بعض الأسماء كالتلعكبري .

(٦) مقدّمة غيبة النعماني : ١٤/١٥ .

[٩] ط - علي بن عبيد الله ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم .
 قد ورد في بعض أسانيد الغيبة رواية علي بن أحمد (البندنجي) عن عبيد الله بن موسى (العلوي) عن علي بن إبراهيم بن هاشم ^(١) .
 فسقط من الإسمين كلمات «... (أحمد وعن) فأحدث اسم (علي بن عبيد الله) .
 [١٢] يب - الشيخ الجليل هارون بن موسى التلعكبري :
 وأحتمل أن منشأ السهو ما ورد في كفاية الأثر : ١٧٧ ، هارون بن موسى قال
 حدثنا محمد بن إبراهيم النحوي ^(٢) .
 فكان النحوي قد صحّف في بعض النسخ بالنعماني ، ثم وقع الخلط بين الراوي
 عن النعماني وشيخه فعّد التلعكبري من مشايخ النعماني .
 [١٧] يز - محمد بن أحمد بن يعقوب ، عن أبي عبد الله الحسين بن محمد .
 والظاهر أنه والد الشيخ المتقدم [= يو - أبو علي أحمد بن أحمد بن يعقوب بن
 عمّار الكوفي] من أحفاد إسحاق بن عمّار الصيرفي الكوفي ، وقد تقدّم أنه من مشايخ
 جعفر بن قولويه ^(٣) انتهى كلام الخاتمة .
 أقول : ورد في الغيبة : ٢١/٩٠ ، روايته عن أبي علي أحمد بن يعقوب بن عمّار
 الكوفي قال حدثني أبي ... وورد بعده في : ٢٢/٩١ ، روايته عن أحمد بن محمد بن

(١) غيبة النعماني : ٥/٥٤ و ٧ ، ١٢/١١٥ ، ٤/١٦٣ ، ١٢/١٩٩ ، ٧/٢٥١ .

(٢) نقله عنه في البحار ٣٦ : ٢١١/٣٤٥ ، وفيه : محمد بن إسماعيل النحوي .

(٣) ورد في كامل الزيارات ب ١٠/٧٢ رواية جعفر بن قولويه عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار (وأيضاً في ب ٥/٧٦ ، ٣/٩٥) فالشيخ النوري رحمته الله يرى أن هذا والد أبي علي أحمد - المذكور في مشايخ النعماني - فذلك أضاف «أحمد» إلى نسبه بعد «محمد» ثم إنه كان في نظره «يعقوب» حفيد «عمّار» ففي النسب اختصار ، كما أن في مقدّمة الغيبة : ١٤ ، استظهر أن أبا علي أحمد هو أبو علي أحمد بن محمد بن عمّار الكوفي المترجم في رجال النجاشي : ٢٣٦/٩٥ ، وفهرست الشيخ : ٧٨/٢٩ ورجاله : ٦٠١٧/٤١٦ = ٩٧ ، ففي العنوان المترجم اختصار شديد في النسب ، والظاهر صحّة ما أفاده هنا .

يعقوب قال حدثنا أبو عبد الله الحسين بن محمد قراءة عليه .
فصحف اسم الراوي في السند الثاني في بعض النسخ إلى (محمد بن أحمد بن
يعقوب)، فأضيف هذا الرجل إلى قائمة مشايخ النعماني، وإلا فهذا نفس الرجل
المذكور في الخاتمة برقم «يو» .
والعجب أن محقق الخاتمة لم ينبهوا إلى هذا، مع إرجاعهم إلى الغيبة في الهامش .

تنبيهان:

الأول: ورد في قائمة مشايخ النعماني في خاتمة المستدرك:
[١٤] يد - علي بن الحسين المسعودي صاحب (إثبات الوصية ومروج
الذهب)، عن محمد بن يحيى العطار بقم .
وفي مقدمة الغيبة (رقم ١٠): علي بن الحسين [المسعودي] ^(١) حدثه بقم ظاهراً .
وعلق في هامشه: الظاهر هو علي بن بابويه القمي، وكأن لفظة «المسعودي»
زائدة من النسخ، حيث إن المراد - ظاهراً - صاحب المروج، كما ذكرناه في
الهامش، وهو لم يدخل بلدة قم قط، ولم ينص به أحد، وبقرينة شيخه محمد بن
يحيى العطار هو علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف ...
وقد أشار إلى هذا الكلام في ص ٢٨٥، هامش ٤، من الكتاب فعلق على سند
هذا نصه؛ [أخبرنا علي بن الحسين، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار بقم] ما
لفظه: بقرينة قوله «بقم» أن المراد بعلي بن الحسين، علي بن بابويه المعروف .
إلى آخر كلامه .

وهنا عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: التزم بعض المحققين بأن علي بن الحسين المسعودي متعدد،
فشيخ للنعماني هو صاحب إثبات الوصية، وليس هو صاحب مروج الذهب

(١) ورد علي بن الحسين المسعودي - مع لقبه - في النعماني: ٤٣/١٨٨، ٣٨/٢٤١، ٢/٣١٢ .

المعروف، فإنه عامي كما يظهر بوضوح من المروج، ومن كتابه التنبيه والإشراف، بخلاف مؤلف إثبات الوصية.

فبناءً على هذا الرأي ينتفي رأياً كلام مؤلف خاتمة المستدرك والكاتب لمقدمة النعماني، ولا حاجة إلى القول بزيادة «المسعودي» بعد «علي بن الحسين» في إسناد الغيبة أصلاً.

الملاحظة الثانية: لو كان المراد من علي الحسين في مشايخ النعماني هو صاحب المروج لم يكن هنا إشكال أيضاً إذ قد صرح في المروج بوروده إلى بلدة قم^(١).
الملاحظة الثالثة: لم يظهر لنا وجه ما ذكره في مقدمة الغيبة من أن تحديث علي ابن بابويه للنعماني كان بقم ظاهراً.

فإن كان من جهة كون علي بن بابويه من أهل قم، ففيه أن علي بن بابويه دخل بغداد سنة ٣٢٣ (وقيل: سنة ٣٢٨)^(٢) فمن المحتمل أخذ النعماني عنه في بغداد، ولا

(١) مروج الذهب (٤٣٥/١) نبه على ذلك السيد محمدرضا الحسيني الجلال في مقدمة الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص ٥٢.

(٢) ورد في رجال الشيخ في ترجمة علي بن بابويه: «روى عنه التلعكبري قال: سمعت منه في السنة التي تهافت فيها الكواكب دخل بغداد فيها». (٤٣٢/٦١٩١ = ٣٤)، وفي غيبة الطوسي: ٢٧٠/٣٢٢، عن أبي عبدالله الحسين بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه قال: حدثني جماعة من أهل بلدنا المقيمين كانوا ببغداد في السنة التي خرجت القرامطة على الحاج، وهي سنة (تأثر) الكواكب أن والدي عليه السلام، كتب إلى الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح عليه السلام يستأذن في الخروج إلى الحج، فخرج في الجواب: لا تخرج في هذه السنة... وإن كان لابد فكن في القافلة الأخيرة، فكان في القافلة الأخيرة فسلم بنفسه وقتل من تقدمه في القوافل الآخر.

وسنة تأثر الكواكب هي سنة ٣٢٣ فقد ذكر في التنبيه والإشراف ص ٣٣٨ تصحيح الصاوي، القاهرة ١٣٥٧هـ، والكامل لابن الأثير ٨: ٣١١، أن في الليلة التي وقعت القرامطة بحاج العراق في ذي القعدة سنة ٣٢٣ انقضت الكواكب (وفي التنبيه: انقضا الكواكب) فعليه فما في رجال النجاشي: ٦٨٤/٢٦٢، ١٠٢٦/٣٧٧، من كون سنة تأثر الكواكب هي سنة ٣٢٩، خطأ على الظاهر

دليل أصلاً على ورود النعماني إلى قم.

هذا وفي السند قرينة على عدم كون تحديث علي بن الحسين المسعودي للنعماني بقم، وهي قوله: حدثنا محمد بن يحيى العطار بقم^(١)، فإن تقييد تحمّل الرواية بقم، يدلّ بوضوح على عدم كون أداء علي بن الحسين للحديث في قم، بل إنّما تحمل الحديث في هذا البلد ثم أدّاه في مكان آخر.

الملاحظة الرابعة: قد يخطر بالبال أنّ قوله: «حدثنا محمد بن يحيى العطار بقم» يشير إلى عدم كون الراوي - أي علي بن الحسين - من أهل قم، بل كان من غيره، فورد إلى هذا البلد وأخذ عن أهله.

فعليه بعد أن يكون المراد من علي بن الحسين هو علي بن الحسين بن بابويه وهو «شيخ القميين في عصره ومتقدّمهم وفقههم وثقتهم»^(٢)، ولم يدلّ دليل على سكونته في غيره^(٣) وإنّما ورد في بغداد - مثلاً - مسافراً إلى الحج.

هذا والتقييد بقوله «بقم» وإنّ ضعف كون المراد من علي بن الحسين هو ابن بابويه، لكن يشكل الاعتماد عليه كدليل قطعي إذ يصحّ هذا التقييد لو كان تحديث

→ كما تبيّن عليه في قاموس الرجال ٧: ٤٣٧، ويؤكدّه نقل غيبة الطوسي المتقدّم إذ الحسين بن روح مات سنة ٣٢٦.

وفي رجال النجاشي: ٦٨٤/٢٦٢، عن الكلوثاني قال: أخذت إجازة علي بن الحسين بن بابويه لمّا قدم بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة... ولعلّ «ثمان» مصحّف «ثلاث» واحتمال تعدّد قدومه بغداد لعلّه بعيد فلاحظ.

(١) غيبة النعماني: ١٦٨٥، ١١/١١٥، ٥/٢٨٥، ٢/٣١٢.

(٢) رجال النجاشي: ٦٨٤/٢٦١.

(٣) ومنه يظهر أنّه لا يمكن أن يعارض ما ذكرنا بما ذكره الشيخ الصدوق القمي: حدثنا حمزة بن محمد... بقم (الخصال: ٤٠/١١، معاني الأخبار: ١/٣٠١، العيون: ١/٢٢٧، ٥/٢٩٢، ١٣/٦: ٢، ٢٤/١٥٩، ١٣/٢٠٩، فإن الصدوق كان نزيل الري - كما صرح به النجاشي في رجاله وقد جال في البلدان الإسلامية حتّى كان شيخ الطائفة بخراسان. فلم يكن يسكن قم. (النجاشي: ١٠٤٩/٣٨٩).

علي بن الحسين في غير قم كما لو كان في بغداد.
فتحصل أنّه لو لم تنكر إرادة علي بن بابويه من علي بن الحسين، فلا أقلّ من
عدم دليل على ذلك، ومجرّد كون محمّد بن يحيى العطار شيخ علي بن الحسين بن
بابويه غير كافٍ لإثباته، لعدم دليل على إنحصار الراوي عنه باسم علي بن الحسين
في ابن بابويه.

الثاني: ورد في قائمة مشايخ النعماني في خاتمة المستدرك:
[١٠] ي: أحمد بن محمد بن هوزة بن هراسة، وقد بدّله في مقدّمة الغيبة بأحمد
ابن نصر بن هوزة.

وفي كلا العنوانين خلل، وإن كان العنوان الأخير أصحّ.
فقد ترجم لهذا الرجل في رجال الشيخ (٥٩٥٠/٤٠٩ = ٣١) هكذا: أحمد
ابن نصر بن سعيد الباهلي المعروف بابن أبي هراسة، يلقّب أبوه هوزة... مات في
ذي الحجّة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة.
ووردت روايته في أمالي الشيخ في مواضع ثلاثة بعنوان: أبي سليمان أحمد بن
هوزة بن أبي هراسة الباهلي^(١).
وفي موضع بعنوان: أحمد بن هوزة^(٢).

وهو يروي في جميع الموارد: عن إبراهيم بن إسحاق (الأحمري) والظاهر أنّه
المترجم في فهرست الطوسي. (٨٨١/١٩٣) بعنوان ابن أبي هراسة.
ففي عنوان الخاتمة سهوان: زيادة «محمّد» بعد أحمد، وتبديل «أبي هراسة»
بـ «هراسة».

وفي عنوان مقدّمة الغيبة سهو واحد.
والصواب فيه إمّا: أحمد بن نصر هوزة أو أحمد بن نصر ابن هوزة - بإثبات

(١) أمالي الشيخ: ١٠٤٨/٤٧٩، ١٠٥١/٤٨١، ١٠٨٥/٤٩٥، (المجلس ١٧/١٧ و ٢٠ و ٥٤).

(٢) أمالي الشيخ: ١٤٦١/٦٨٨ (المجلس ٤/٣٩).

ألف ابن هوزة^(١) - بناء على كونه وصفاً لأحمد وليس هوزة اسماً لوالد نصر، بل هو لقب لنصر نفسه.

سائر مشايخ النعماني:

ورد في غيبة النعماني: ١٠٨، أقرأ أني عبدالحليم بن الحسين السمرى^(٢) ...
وفي غيبة الطوسي: ٢٢٥/٢٥٧، بسنده إلى النعماني عن يوسف بن أحمد
(محمد خ ل) الجعفري قال: حججت سنة ست وثلاثمائة، وجاورت بمكة تلك
السنة وما بعدها إلى سنة تسع وثلاثمائة، ثم خرجت عنها منصرفاً إلى الشام.
فهذان شيخان للنعماني يضافان إلى قائمة مشايخه فيكون المجموع (١٩) شيخاً.

تلامذة النعماني:

- ١- أبو الحسين محمد بن علي الشجاعى الكاتب^(٣).
هو عمدة تلامذته، وقد كتب نسخة الغيبة من نسخة المؤلف، ورواها
للمشايخ، واقتصر عليه في مقدمة الغيبة.
- ٢- أبو غالب الزراري أحمد بن محمد^(٤).
- ٣- أبو المرحا محمد بن علي بن طالب البلدي^(٥).

(١) ونظير ذلك محمد بن علي ابن الحنيفة، وأحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة، فإن الحنيفة وصف أم محمد وعقدة لقب محمد كما صرح به الخطيب (تاريخ بغداد ٥: ١٤) ولذلك أثبت ألفه في غيبة النعماني لتوصيفه بعض الأعلام به وحيداً لو كان المصحح صرح بنكتة ما صنعه في مقدمة الكتاب أو هامشه.

(٢) وفي الغيبة: ٣٢٨، وجدت هذا الحديث عند بعض إخواننا ولم أعرف الرجل.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣، غيبة النعماني: ١٨ (وفيه البجلي ويحتمل كونه مصحفاً من الشجاعى) غيبة الطوسي: ٩٠/١٢٧، ٢٢٥/٢٥٧.

(٤) رسالة أبي غالب الزراري: ٩٦/١٧٩، النابس: ٢٣٠.

(٥) كنز الفوائد: ٣٥٢، وقد صحف في مطبوعته طالب بأبي طالب، أنظر: ١: ٣٢٨، ٦٧: ٢، النابس: ٢٣٠.

٤- علي بن محمد بن يوسف الحرّاني^(١).

الغرض من تأليف الغيبة:

في فترة الغيبة للإمام الثاني عشر، وبعد وفاة علي بن محمد السمری آخر النواب الأربعة في سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩ خاصّة، ودخول الغيبة الكبرى، وقعت الطائفة في الحيرة وارتدّت - بعض من لم يركن إلى العلم بمن وقف عليهم النعماني في بغداد والشام - عن طريق الحقّ، فرأى شيخ الطائفة الإماميّة أبو عبد الله النعماني بعد سنين قليلة منها وجوب القيام لهداية الناس إلى الحقّ بنشر أحاديث النبي ﷺ وأهل بيته في الغيبة، وما يدور حولها.

وقد أشار إلى ذلك في مقدّمة كتابه (٢٠) فقال: أمّا بعد، فإنّنا رأينا طوائف من العصاة المنسوبة إلى التشيع... قد تفرّقت كلمها وتشعبت مذاهبها... فطار بعضها علوّاً وانخفض بعضها تقصيراً، وشكّوا جميعاً إلّا القليل، في إمام زمانهم ووليّ أمرهم... للمحنة الواقعة بهذه الغيبة... فقصدت القرية إلى الله عزّ وجلّ بذكر ما جاء عن الأئمّة الصادقين الطاهرين من لدن أمير المؤمنين إلى آخر ما روي عنهم في هذه الغيبة (ص ٢٣)(٢).

فكان لهذا الكتاب وأمثاله، ككمال الدين للشيخ الصدوق، الأثر المطلوب في هداية العصاة المتحيّرة، واجتمعت الشيعة على الطريقة المستقيمة، حتّى لم يبق من المذاهب المتشعبة عن التشيع بعد مُضيّ الإمام العسكري ﷺ عين ولا أثر في أواخر

(١) مجمع الدعوات: ٢٣٣، وقد عبّر عن النعماني فيه بأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن جعفر النعماني الكاتب، وفيه زيادة «بن عبد الله» فكأنه كان مصحفاً من أبي عبد الله فادرج النسخة المصحّفة في المتن في غير موضعها ثمّ جمع بينهما كما وقع كثيراً في النسخ.

(٢) لاحظ الغيبة: ٢٧، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٦، ١٩١، ١٩٦، ٢١١.

القرن الرابع^(١).

وكيف كان، فالذي يبدو أن أشد المذاهب على الإمامية في تلك الفترة، كانت هي الإسماعيلية، فلذلك لم يتصد النعماني لردّ فرقة غيرها.
فعمد باباً لذكر إسماعيل بن أبي عبدالله^(٢) وأثبت فيه أنه ليس بإمام، وإنما الإمام هو أبو الحسن موسى بن جعفر^(٣).

وكان إدعاء القائم الفاطمي للمهدوية كان من أسباب تأليف الكتاب.
فأشار النعماني إلى بطلان هذا الإدعاء من قبل الطائفة التي وصفها (البائنة المبتدعة) وذكر حرب الفاطمي مع أبي يزيد الأموي، فرّة يظهر عليه ويهزمه، ومرة يظهر هو على أبي يزيد، في موضع من الكتاب^(٤).
فلعلّ لذلك أيضاً صنّف النعماني كتاباً في الردّ على الإسماعيلية^(٥).

(١) نقل عن الشيخ المفيد في الفصول المختارة: ٣٢١، أنه قال: بعد تفصيل الفرق الأربع عشرة للإمامية التي نشأت بعد وفاة الإمام أبي محمد الحسن العسكري^(٦): «وليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها فرقة موجودة في زماننا هذا وهو سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة إلا الإمامية الإثنا عشرية القائلة بإمامة ابن الحسن، المسمّى باسم رسول الله، الفاطعة على حياته... وهم أكثر فرق الشيعة عدداً وعلماء ومتكلمين و... وهم وجه الإمامية ورؤساء جماعتهم، والمعتمد عليهم في الديانة ومن سواهم متفرضون لا يعلم أحد من جملة الأربع عشرة فرقة، التي قدمنا ذكرها ظاهراً بمقالة... وإنما الحاصل منهم حكاية عمّن سلف وأراجيف بوجود قوم منهم لا تثبت». وهذه العبارة - كما ترى - واضحة في الدلالة على انقراض الفرق المبتدعة التي نشأت بعد وفاة الإمام العسكري وأما فرق الشيعة المتشعبة قبل ذلك كالواقفة والقطعية فلا يتحدث المفيد عنها ولا حكم بانقراضها بل لعلّ في عبارته إيماء إلى وجودها، فلا منافاة بينها وبين ما ورد في مقدمة خصائص الأئمة: ٣٧، ممّا يظهر منه بقاء الواقفة إلى سنة ٢٨٣ بوجه - كما سمعت من بعضهم يذكر ذلك معترضاً على الشيخ المفيد!!

(٢) الغيبة: ٣٢٤، باب ٢٤.

(٣) الغيبة: ٢٤٥ و ٢٤٦.

(٤) رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣.

فالخبر إن كان مأخوذاً من كتاب الحسين بن سعيد أمكن تقسيم السند إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الطريق إلى المصدر، بواسطة محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد ابن عيسى.

القسم الثاني: مؤلف الكتاب وهو: الحسين بن سعيد.

القسم الثالث: السند في المصدر وهو: القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام.

لكن الإشكال في عدم وجود قرينة تعين المصدر الذي أخذ المصنف الحديث منه، حتى نميز بها أحد الأقسام الثلاثة.

لكن يمكن استعلام ذلك من تتبع قرائن عامة أو خاصة بكتاب خاص.

فإن كان مصدر موجود يحتمل الأخذ منه أمكن إثبات ذلك أو نفيه بالمقايضة إلى ذاك المصدر، ومقارنته أحاديثه بأحاديث الكتاب، فقد يقضي الترتيب أو قرينة أخرى على الأخذ، وقد يقضي تغاير الأحاديث متناً أو سنداً أو من جهة أخرى على عدم الأحد.

ولم نحصل من هذا القسم في مصادر غيبة النعماني إلا مصدراً واحداً وهو: محمد بن يعقوب الكليني، فقد أخذ من كتابه الكافي في موارد عديدة سنذكرها في الفصل الثالث.

وإن لم يكن المصدر موجوداً أشكل الأمر شيئاً ما، لكن القرائن تؤكد احتمال الأحد منه، بل قد توصلنا إلى الاطمئنان بذلك.

فلنذكر ما وجدت من القرائن في غيبة النعماني:

القرينة الأولى: وردت في الغيبة روايته عن ابن عقدة، قال: حدثني فلان من كتابه.

فلا يبعد أخذ النعماني لهذه الروايات من كتب مشايخ ابن عقدة، إذ لم نجد لابن عقدة كتاباً يناسب أخذ هذه الأخبار منه، فلا يبعد كونه واسطة إلى كتب هؤلاء المشايخ، وتؤكد ذلك بعض القرائن الآتية أيضاً.

القرينة الثانية: إن الرواة الواقعيين في الطرق إلى الكتب رواة مصرّح بأسمائهم وليس في إسناده عبارات مثل «رفعه» أو «بإسناده» أصلاً بل الظاهر عدم وجود «رجل» أو «بعض رجاله» أو «عمّن ذكره» فيهم، كما يشهد له التتبع في أسانيد فهرستي الشيخ والنجاشي^(١) ومشیخات التهذيب والاستبصار والفقيه.

فلو رأينا في السند هذه العناوين المبهمة اطمأنتنا بأن مصدر الحديث وقع قبله في السند، فإن وقع قبل هذا العنوان المبهم راوٍ واحد في السند حصل المراد، وإلاّ يجب تتبّع سائر القرائن لتعيين المصدر.

وتلحق بهذه القرينة قرينة أخرى وهي: أن الرجال المجهولين جداً الذين لم يردوا إلاّ في سند واحد أو أسانيد قليلة جداً، يبعد كونهم واقعيين في الطرق، ومؤلفين للكتب، فيمكن استظهار كون المؤلف قبلهم.

القرينة الثالثة: وقوع التحويل أو الإضمار بشكل خاص يأتي توضيحه.

القرينة الرابعة: إذا تكرّرت أوائل السند في عدّة أسانيد متوالية، إمّا تعليقاً أو بالإضمار أو بقوله: «بهذا الإسناد» أو مصرحاً، أمكن جعل ذلك إمارة لكشف المصدر، على توضيح سيأتي.

(١) لم نجد في رجال النجاشي وفهرست الشيخ عبارات مبهمّة كـ «رفعه» أو «بإسناده» في ثنايا الطرق أصلاً بل لم نجد فيها سائر العناوين المبهمة كعمّن ذكره و«بعض أصحابه» إلاّ في موارد نادرة في خصوص الطريق إلى من ليس بصاحب كتاب معروف كعلي بن يقطين ووزارة وسلمان الفارسي (رجال النجاشي: ٧١٥/٢٧٣، فهرست الشيخ: ٣٠٢/٨٠، ٣٢٨/٨٠، ٤٣٩/١٠٤، ٦٩٠/١٥٥) فيمكن دعوى الاطمئنان بعدم وقوع الراوي المبهم في الطريق إلى الكتب التي إليها المرجع وعليها المعول...

وقد استفدنا من هذه القرينة لكشف مصادر الكافي في كثير من الموارد خصوصاً في المجلد الثامن منه (= الروضة) عسى أن نوفق لنشر ما كتبنا في ذلك.

القرينة الخامسة: إذا جمعنا أسانيد الكتاب ورتبناها على ترتيب المعجم، لرأينا أن أوائل جملة من الأسانيد متكررة، وإنما يقع التشعب والاختلاف في أواخرها.

فأمكن جعل هذا من قرائن كشف المصدر، حيث أن الطريق إلى الكتاب واحد حقيقة، وأما السند الواقع في الكتاب فيختلف لا محالة في مختلف المجالات.

وهذه القرينة أهم القرائن العامة لكشف المصدر في كتب الحديث.

وهنا نكتة هامة بالنسبة إلى القرائن الأربع الأخيرة وهي: أن اللازم ثبوت الكتاب لمن يحكم بكونه مصدر الحديث، إما بتصريح أئمة الرجال وأرباب الفهارس أو بغيره من القرائن.

فلذلك قد نحكم بكون النقل شفهيّاً رغم توفر بعض القرائن المتقدمة، لعدم تحقق هذا الشرط فيه، بل يمكن الاستفادة من عدم التصريح بكون الرجل صاحب كتاب، لنفي كونه مصدر الحديث.

فإذا كان جميع رواة السند كذلك إلا واحداً تعيّن كون كتابه المصدر.

لكن هذه بمجردّها ومن دون ضمّ نكتة أخرى إليها، غير كافية لإثبات ذلك، لعدم استقصاء الفهارس لأرباب الكتب.

وسنذكر جملة من أرباب الكتب في مشايخ ابن عقدة ممن لم يذكروا في كتب الفهارس مع تصريح ابن عقدة بالأخذ عن كتبهم.

هذا ما يمكن أن يُستند إليه لمعرفة مؤلف المصدر.

وأما نفس المصدر فنحتاج في معرفة اسمه إلى المراجعة إلى الفهارس خصوصاً رجال النجاشي لتصديده لذكر أسماء ما تيسر له من الكتب.

فإن حصل للمؤلف كتاب واحد يمكن أخذ الحديث منه فالأمر سهل.

وإلا، يجب تدقيق النظر في الخبر ومقارنته مضمونه مع عناوين الكتب

المذكورة له في الفهارس ، عسى أن نتوصل إلى اسم الكتاب الذي أخذ الحديث منه . هذا ملخص من مناهج الكشف عن المصادر التي تعتمد عليها كتب الحديث . فلنوضح ذلك ولنذكر مصادر كتاب غيبة النعماني اعتماداً على هذا ، مع ذكر القرائن المعتمدة في ذلك فنذكر كل قرينة من القرائن الخمس ونفحص عن اسم المؤلف والكتاب الذي يمكن الأخذ منه :

أما القرينة الأولى:

فقد وردت أحاديث في غيبة النعماني في مواضع عن أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة الكوفي عن مشايخ صرح ابن عقدة بالأخذ عن كتبهم ، وهم :

١ - أحمد بن يوسف بن يعقوب أبو الحسن الجعفي (: ٢/٥١ ، ٦/٢٠٤ ، ٣٥/٢٤٠ ، ٦/٢٥٠ ، ١٣/٢٥٣ ، ٤٠/٢٦٩) . وورد اسمه في مواضع أخرى أيضاً^(١) .

يروى أحمد بن يوسف فيها جميعاً عن إسماعيل بن مهران ، عن الحسن بن علي ابن أبي حمزة ، وعن الحسن بن علي تشعب الأسانيد .

وأحمد بن يوسف بن يعقوب غير مذكور في الفهارس وإنما ذكر ضمن طرق ، صرح في بعضها بأخذ ابن عقدة من كتابه^(٢) .

والظاهر أن أحمد بن يوسف بن يعقوب أخذ من كتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة المؤلف لعدة كتب يحتمل الأخذ منها ، ككتاب الفتن - وهو كتاب الملاحم - وكتاب القائم ؛ الصغير ، وكتاب الدلائل ، وكتاب الغيبة^(٣) ، وأما كتابه الرجعة فلا

(١) الغيبة : ٣/٣٤ ، ٦/٥٤ ، ١/١٩٤ ، ١١/١٩٨ ، ١٦/٢٠٠ ، ٢١/٢٣٤ ، ٣٧/٢٤١ ، ١٤/٢٥٧ ، ٢٢/٢٦٢ ، ٢٤/٢٦٣ ، ٢٧/٢٦٤ ، ٣٧/٢٦٧ ، ٢/٣١٧ ، ١٠/٣٢٠ .

(٢) رجال النجاشي : ٧/١١ ، (وفيه : في سؤال سنة إحدى وسبعين ومائتين) ، ٣٢٨/١٢٧ ، (وفيه : من كتابه وأصله في رجب سنة تسع ومائتين ، ولعل «وستان» سقط : بعد «تسع مائة») ، ١١٠٣/٤١٤ .

(٣) رجال النجاشي : ٧٣/٣٧ .

يخلو الأخذ منه عن بُعد، نظراً إلى مضمون الأخبار المنقولة في النعماني^(١).

٢- أبو عبدالله جعفر بن عبدالله الحمّدي.

أخذ ابن عقدة عنه في المحرّم سنة ثمان وستين ومائتين (: ٢٧) وفي رجب من هذه السنة (: ١/٣٢٤، وفي : ٤/٣٥ مع سقط في الإسناد، ولاحظ : ١٦/٢٠٨)، وروى عنه في : ١٩/٢١١ أيضاً.

وهو جعفر بن عبدالله رأس المذري، ينتهي نسبه إلى محمد بن الحنفية، وترجم له النجاشي في رجاله : ٣٠٦، وذكر أنه أوثق الناس في حديثه، ولم يذكر من كتبه إلا كتاب (المتعة) يروي عنه أحمد بن محمد بن سعيد، لكن أخباره في النعماني لا ترتبط بمسألة المتعة، فلا بدّ أنها أحدث من كتاب آخر له.

٣- حميد بن زياد.

أخذ منه في مواضع، منها : (: ٣٠/٩٩، من كتابه وقرأته عليه)، ٢٥/١٧٩، (قراءة عليه من كتابه)، وقد ورد اسمه في مواضع أخرى^(٢). ولعلّ الأخبار قد أخذت من كتابه الدلائل أو كتابه ذم من خالف الحق وأهله أو كتاب النوادر.

٤- أبو محمد، عبدالله بن أحمد بن مستورد الأشجعي.

روى عنه في : (: ١/٥١، من كتابه في صفر سنة ست وستين ومائتين، ومن غير تصريح بالأخذ عن كتابه في : ٢١/١٧٧).

(١) يحتمل أن يكون ماورد في : ٢/٥١، ٦/٥٤، من كتاب الدلائل ويحتمل كونها من غيره.

وخبر : ١/١٩٤، ٢٤/٢٦٣، بكتاب الفتن أشبه.

وخبر : ١١/١٩٨، ١٦/٢٠٠، ٦/٢٠٤، بكتاب الغيبة أشبه.

وخبر : ٢١/٢٣٤، ٣٥/٢٤٠، ٣٧/٢٤١، ٦/٢٥٠، ١٣/٢٥٣، ١٤/٢٥٧، ٢٢/٢٦٢، ٢٧/٢٦٤.

٣٧/٢٦٧، ٤٠/٢٦٩، ٢/٣١٧، ١٠/٣٢٠، بكتاب القائم أشبه.

(٢) الغيبة : ١/١١١، ٥/١٩٦، ٣٦/٢٤١، ٣/٢٤٨، ١٨/٣٠٦، ١/٣١٧.

لم يذكر في الفهارس .

٥ - علي بن الحسن بن فضال .

روى عنه في: (٥/١١٢، ٦/١٢٩، ٣٣/٢٦٦، [سنة ٢٧٧]، ٦٢/٢٧٨،

[رجب ٢٧٧]، ٢٨٣ [صفر ٢٧٤]، ١٣/٣٠٤، كذلك). وقد ورد اسمه في مواضع

كثيرة أخرى^(١) لكن لم يعلم الأخذ فيها من كتابه^(٢).

له كتاب الدلائل، كتاب الغيبة، كتاب الملاحم، كتاب البشارات^(٣).

٦ - أبو محمد، القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم.

روى عنه في: (٥/١٧١، ٢/٣٠٠، ١/٣٢٦).

وورد اسمه في موارد أخرى في الطريق إلى عبدالله بن جبلة، كما يأتي.

وأما الموارد المصرّح فيها باسم الكتاب فالسند في الموردين الأولين وقع في

الطريق إلى ابن جبلة دون المورد الأخير.

لم يترجم هذا الرجل في كتب الرجال.

٧ - محمد بن سالم بن عبدالرحمن الأزدي.

ذكر في: (٢/٢٨٤، ٦/٣٠١) وقد صرح فيها بكون التحديث في شوال سنة

إحدى وسبعين ومائتين.

وهنا سندان آخران في الغيبة يروي فيها ابن عقدة عن هذا الرجل، جاء في

أحدهما تاريخ شوال سنة إحدى وستين ومائتين (: ٤٠/١١٠) وفي الآخر شوال

(١) الغيبة: ٢٥، ١/١٧٠، ٣/١٧١، ٢٠/١٧٧، ٣/١٩٥، ١١/٢٠٦، ٢٠٩/٢٠٩، ١٧/٢٢٩، ١٢/٢٣٢،

١٧، ٣٢/٢٣٩، ١٥/٢٥٧، ١٧/٢٥٨، ١٩/٢٦٠، ٢٣/٢٦٣، ٢٥، ٢٨/٢٦٤، ٣٢/٢٦٦، ٤١/٢٦٩،

١٠/٣٢٠، ٣/٣١٧، ١٢/٣١٦، ٣/٣١٢، ٤/٣٠٩، ٤/٣٠١، ١/٢٨٨، ٥٣/٢٧٤، ٥١/٢٧٣، ٤٥/٢٧١،

١/٣٢١.

(٢) إلا في: ٣٤/٢٤٠، ٣/٣٠٠، حيث صرح بصفر ٢٧٤، وهي نفس التاريخ الذي أخذ فيه ابن عقدة

عن كتاب علي بن فضال.

(٣) رجال النجاشي: ٦٧٧/٢٥٨.

سنة إحدى وثمانين ومائتين (: ٤٠/١١٠)، ولا يبعد وقوع التحريف فيها وكون الصواب : سبعين بدل ستين وثمانين .

وكيف كان ، فهذا الرجل غير مترجم في كتب الرجال .

٨- محمد بن الفضل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعري .

في الأسانيد (: ٢٩/٩٧ ، ١/٢٩٩ [رجب ٢٦٥]) وقد ورد اسمه في موارد أخرى أكثرها في الطريق إلى ابن محبوب ، ويأتي .

وتبقى موارد أخرى^(١) يمكن أخذها أيضاً من كتاب محمد بن الفضل .

وقد ترجم النجاشي لهذا الرجل ، وذكر أن «له كتباً منها كتاب التقيّة ، وطريقه إليه هو ابن عقدة ، وله كتاب مجالس الأئمة^(٢) ، ويحتمل أخذ الرواية المذكورة في ٢٩/٩٧ ، من كتاب (مجالس الأئمة) هذا .

٩- يحيى بن زكريّا بن شيّان .

روى عنه في : (٦/٦٦ [سنة ٢٧٣] ، ٢٣/١٧٨) ، وورد اسمه مصرّحاً بسنة ٢٧٣ في : ٤/١٢٩ ، ١٩/١٣٥ أيضاً ، وفي ثلاثة من هذه الموارد يروي يحيى بن زكريّا عن علي بن سيف بن عميرة ، وفي واحدة منها (: ٢٣/١٧٨) عن يونس بن كليب .

وموارد أخرى يروي فيها ابن عقدة عن يحيى بن زكريّا بن شيّان ، وهو يروي فيها أيضاً عن علي بن سيف بن عميرة (: ٧/٣٣١) أو عن يوسف (يونس خ ل) بن كليب (المسعودي) (: ٦/١٩٧ ، ٢٢/٢٣٤ ، ١٨/٢٥٩ ، وفيه كناه بأبي سليمان ، ٢/٣٠٧) .

فن الجائز أخذ الجميع من كتاب يحيى بن زكريّا بن شيّان ، المترجم في رجال

(١) ٤/٣٢١ ، ١/٢٩٦ ، ٨/٢٥١ ، ٢٤/٢٣٦ ، ٢/١١١

(٢) رجال النجاشي : ٩١١/٣٤٠ .

النجاشي: ١١٩٠/٤٤٢، بقوله: أبو عبدالله الكندي العلاف، الشيخ الثقة الصدوق، لا يطعن عليه... له كتب منها: كتاب الفضائل، ثم ذكر طريقه إليه المنتهي إلى ابن عقدة.

ومن المحتمل أخذ الجميع من هذا الكتاب.

وقد عدّ الشيخ الصدوق في كمال الدين: ٤٤٢ - نقلاً عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي - أبا عبدالله الكندي، من غير الوكلاء من أهل بغداد ممن وقف على معجزات صاحب الزمان عليه السلام ورآه، ولعله هو هذا الرجل.

القرينة الثانية: عدم ذكر العنوان المبهم في الطريق

قد نرى ضمن السند عبارة كبعض رجاله أو عمّن رواه، فيمكن القول بكون مؤلف المصدر هو ممن سبقه في السند.

ففي هذا السند المذكور في الغيبة: ٦/٣١٩:

أخبرنا علي بن أحمد البندنجي: عن عبيدالله بن موسى العلوي، عمّن رواه، عن جعفر بن يحيى...

أمكن تحديد مؤلف المصدر في أحد الرحلين المذكورين قبل «عمّن رواه»، وأما تعيينه في واحد منهما بعينه فغير ممكن ما لم تنضم قرينة أخرى.

وأما لو وقع قبل العنوان المبهم اسم واحد وكان صاحب كتاب يمكن الأخذ منه أمكن القول بكونه مصدر الحديث.

مثل ما ورد في الغيبة: ١٣٤، حدّثنا محمد بن يعقوب الكليني عن بعض رجاله... (ومثله في: ٥/١٣٨، أنظر: ٣٢٩/ذيل ٢) فأمكن القول بكونه مأخوذاً من كتاب الكليني.

وما ورد في الغيبة: ١/١٦١، أخبرنا محمد بن همام، عن بعض رجاله.

وفي: ٧/١٦٧، حدّثنا محمّد بن همام بإسناد له.

وفي: ٦/١٥٩، محمّد بن همام بإسناده يرفعه [وما بعده].

أمكن القول بأنّها مأخوذة من كتاب محمّد بن همام الذي له من الكتب: كتاب الأنوار في تاريخ الأئمة عليهم السلام (١).

وقد ورد في الغيبة: ١١/٣٧، حدّثنا محمّد بن همام بن سهيل، قال: حدّثنا عبدالله بن العلاء المذاري، قال: حدّثنا إدريس بن زياد الكوفي، قال: حدّثنا بعض شيوخنا...

والمظنون كونه من كتاب محمّد بن همام نظراً إلى عدم ورود الراويين الآخرين في غير هذا السند في غيبة النعماني، ونظير ذلك موارد أخرى من غيبة النعماني (٢).

وفي: ٢٣/٩٢، أخبرنا محمّد بن همام قال: حدّثنا أبو علي الحسن بن علي بن عيسى القوهستاني...

فلا يبعد أخذه من كتاب محمّد بن همام، نظراً إلى عدم ورود شيخه في شيء من كتب الرجال والفهارس والأسانيد (٣).

ونظير ذلك ما وقع في النعماني: ١٠/٣٠٢، [محمّد بن همام، عن محمّد بن أحمد ابن عبدالله الخالنجي].

هذا كلّ لو كان المذكور في أوّل السند صاحب كتاب يمكن الأخذ منه، وأمّا لو لم يكن كذلك فالظاهر كون النقل شفهيّاً، كما في: ٢/١٩٤، (حدّثنا أحمد بن محمّد ابن سعيد عن بعض رجاله)، ومثله في: ٢٨٥/ذيل ٤.

وهذا الإحتمال وارد في الموارد المتقدّمة أيضاً، لكن احتمال الأخذ من الكتب فيها أقوى.

(١) رجال النجاشي: ١٠٣٢/٣٨٠.

(٢) لاحظ غيبة النعماني: ٣٧/١٨٦، ٢/٤١.

(٣) إلّا في الصراط المستقيم ففيه: الحسن بن علي بن عيسى، فيحتمل كونه هذا الرجل.

وأما ما ذكرناه ملحقاً بالقرينة الثانية.

فقد ذكرنا بعض أمثله في ذيل روايات محمد بن همام أنفاً فلنذكر موارد أخرى:

الأول: ورد في غيبة النعماني: ١٨/٨٧، أخبرنا سلامة بن محمد، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن عمر المعروف بالحاجي... فالظاهر أخذه من كتاب سلامة بن محمد، فإن له كتاب الغيبة وكشف الحيرة^(١)، لأن علي بن عمر هذا لم نجده في غير هذا السند من كتب الرجال والأسانيد.

الثاني: في: ١٩/٨٨، أخبرنا سلامة بن محمد، قال: أخبرنا الحسن بن علي بن مهزيار، قال: حدثنا أحمد بن محمد السيار، عن أحمد بن هلال، قال: وحدثنا علي بن محمد بن عبيد الله الحبائي، عن أحمد بن هلال... والظاهر أن هذا المورد أيضاً مأخوذ من كتاب سلامة بن محمد، فإن الحسن بن علي بن مهزيار - وإن ورد في جملة من الأسانيد ليكنه لم يذكر أن له كتاباً، أضف إلى ذلك أنه لم يرد في غيبة النعماني إلا في هذا السند.

ويؤكد الأخذ من كتاب سلامة بن محمد ما يظهر من رجوع الضمير المستتر في «قال: وحدثنا»، إلى سلامة بن محمد كما يأتي.

إذن فالرواية: عن علي بن محمد بن عبيد الله الحبائي - الذي هو رجل غريب لم نجده بهذا العنوان في غير هذا السند - قرينة ثالثة على الأحد من كتاب سلامة بن محمد.

ويؤيد ذلك أيضاً أن هذا السند ورد بعد الحديث المتقدم الذي قلنا بكونه مأخوذاً من كتاب سلامة.

وهنا أسانيد أخرى لسلامة بن محمد، لا يبعد أخذها من كتابه أيضاً^(١).

القرينة الثالثة: وقوع التحويل والإضمار بشكل خاص

قد يكون في السند ضمير يرجع إلى شخص خاص والإرجاع يكون على نحو خاص يُشير إلى كون مرجع الضمير هو المصدر للخبر، وقد ذكرنا آنفاً مثلاً له (الغيبة: ١٩/٨٨).

والنحو الخاص من إرجاع الضمير هو إشتال السند على التحويل - وهو حيلولة سند آخر من أجزاء السند السابق.

وهذه القرينة لا تحتاج إلى الإضمار، بل كيفة التحويل بنفسها تشير إلى مصدر الحديث فلنذكر له أمثلة:

المثال الأول: ورد في: ٢/١٨٣، ٣، حدثنا محمد بن همام، قال: حدثني جعفر ابن محمد بن مالك، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وقد حدثني عبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قالاً جميعاً: حدثنا محمد ابن سنان ..

والسند محوّل كما تدلّ عليه عبارة «قالاً جميعاً»، وقوله «وقد حدثني عبدالله ابن جعفر الحميري» من كلام محمد بن همام، فالظاهر كونه المصدر لهذا الحديث.

(١) غيبة النعماني: ١٨/١٣٤ (سلامة بن محمد عن أحمد بن داود عن علي بن الحسين بن بابويه): ٦/١٤٩، (سلامة بن محمد عن علي بن داود عن أحمد بن الحسن ...)، ٧/٢٨٦، (سلامة بن محمد عن أحمد بن علي بن داود القمي عن محمد بن محمد بن الحسن الصفار)، فالظاهر وقوع التصحيف في السند الثاني.

ثم إنّه ترجم النجاشي: [٢٣٥/٩٥] لأحمد بن داود بن علي - بتقديم «داود» على «علي»، وكذا في فهرست الشيخ: ٧٧/٢٩، وهو والد الفقيه الجليل محمد بن أحمد بن داود، ولم نجد ذكراً له في الأسانيد وكتب الرجال بذكر «علي» قبل داود، فصحة أحمد بن علي بن داود القمي - بتقديم علي - محل إشكال فلاحظ.

المثال الثاني: ورد في: ٢/١٦٢، حدَّثنا محمد بن يعقوب الكليني، قال: حدَّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن خالد، عن حماد بن عيسى، عن أبيه، عن بعض رجاله عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام.

تكرار اسم الكليني في السند يشهد بكونه المصدر للخبر.

المثال الثالث: ورود في: ١٩/١٣٥، أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدَّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان، في شعبان سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال: حدَّثنا علي بن سيف بن عميرة، عن أبيه، عن حمران بن أعين، أنه قال: وصفت لأبي عبد الله عليه السلام... فأورد الخبر ثم قال:

وعن علي بن سيف، عن أخيه الحسين، عن معاذ بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام.

والمثال - وإن لم يكن من التحويل حقيقة - لكن قريب منه، ويمكن الاستشهاد به لتعيين مصدر الحديث.

في هذا المثال احتمالان:

الأول: أن يكون الخبر مأخوذاً من كتاب يحيى بن زكريا بن شيبان.

الثاني: أن يكون الخبر مأخوذاً من كتاب علي بن سيف^(١).

فعلى هذا الاحتمال يكون اسم مؤلف الكتاب متكرراً في السند الأول.

وأما على الاحتمال الأول فقوله: «وعن علي بن سيف»، ابتداء السند الواقع في المصدر.

وهذه القرينة لا تثبت أحد هذين الاحتمالين، والأظهر - بملاحظة ما تقدّم في

(١) ذكر النجاشي في ترجمة علي بن سيف بن عميرة بعد نسبة كتاب كبير إليه... حدَّثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدَّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان قال حدَّثنا علي بن سيف بكتابه (٧٢٩/٢٧٨:).

القرينة الأولى - هو الاحتمال الأول.

المثال الرابع: ورد في: ١٦/٨٥، أخبرنا علي بن الحسين، قال: حدثنا محمد ابن يحيى العطار بقم، قال: حدثنا محمد بن حسان الرازي، قال: حدثنا محمد بن علي الكوفي، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف، عن زيد الشحام، عن أبي عبدالله عليه السلام.

وقال: محمد بن حسان الرازي: وحدثنا به محمد بن علي الكوفي، عن محمد ابن سنان، عن زيد الشحام، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام.

قد يوهم تكرار «محمد بن حسان الرازي» كونه المصدر لهذا الخبر، لكن ليس له كتابٌ يحتمل أخذ الخبر منه^(١).

بل الظاهر - خصوصاً بملاحظة ما سنذكر في القرينة الخامسة - كون المصدر هو كتاب محمد بن علي الكوفي، وإنما كان محمد بن حسان راوياً لهذا الكتاب، لكن حيث كان من المتعارف في الأزمنة السابقة ذكر الراوي للكتاب أيضاً في أول السند أحياناً^(٢)، تكرر اسم محمد بن حسان فيه.

(١) لاحظ رجال النجاشي: ٩٠٣/٣٣٨.

(٢) وقد يوجب ذلك نسبة الكتاب إلى الراوي فمثلاً نسب كتاب الحسين بن سعيد إلى أحمد بن محمد بن عيسى وظن كونه نوادر ابن عيسى وطبع بهذا الاسم لورود اسم ابن عيسى في أول سند الكتاب (لاحظ مقالة كتاب حسين بن سعيد يا نوادر أحمد بن محمد بن عيسى في آينة پژوهش، مرآة التحقيق، عدد ٤٦، ص ٢٣ - ٢٦). ونظير ذلك في ثانيا كتب الرجال (لاحظ: رجال النجاشي: ٩٧٤/٣٦٢، ٩٧٤/٤٥٢، ١٢٢١).

وفي فهرست الشيخ: ٦١٧/١٤٧، في ترجمة محمد بن حسان الرازي له كتب منها كتاب ثواب القرآن، أخبرنا به ابن أبي جئد، عن محمد بن الحسن، عن سعد ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس عنه عن محمد بن علي الصيرفي عن إسماعيل بن مهرا عن الحسن بن علي بن أبي حمزة. والضمير راجع إلى محمد بن حسان كما يعلم من رجال النجاشي: ٩٠٣/٣٣٨، فذكر بقية السند شاهد على أن الكتاب هو كتاب فضائل القرآن للحسن بن علي بن أبي حمزة (فهرست الشيخ: ٧٤/٥١، مع تصحيح - رجال النجاشي: ٧٣/٣٧). وإنما وقع محمد بن حسان في طريقه إليه.

ومن هذه الأمثلة تعرف أن لهذه القرينة صوراً مختلفة :
فتارةً يتكرر اسم مؤلف المصدر لدى التحويل إما مصرحاً (كالمثال الثاني ومثله في : ٣٦/١٨٥ ، وقال أحمد بن هلال).
أو مضمراً (كما تقدّم عن الغيبة : ١٩/٨٨).
أو يكون المذكور في صدر التحويل مشايخ مؤلف المصدر (كالمثال الأول وكذا المثال الثالث - على التحقيق -).
أو يكون في أول السند الجديد تكراراً لاسم راوي كتاب المصدر (كالمثال الرابع).
فتعيين المصدر يحتاج إلى ضمّ قرائن أخرى.

وينبغي التنبيه هنا على أمرين:
الأول : أن هذه القرينة تتوقّف على فهم مفاد السند وإثبات وقع التحويل فيه ، وتبيين كفيّته ، فقد يشكل هذا الأمر في بعض الأسانيد.
مثلاً : ورد في : ٣/١٨١ ، حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد ، قال : حدّثني محمّد ابن علي التيملي ، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع ، وحدّثني غير واحد عن منصور ابن يونس بزرج .
لا إشكال في أن محمّد بن إسماعيل بن بزيع يروي عن منصور بن يونس ، فقد روى كتابه - كما في فهرست الشيخ : ٧١٩/١٦٤ ، ووقع راوياً عنه في طريق الصدوق إلى منصور بن يونس في مشيخة الفقيه ٤ : ٤٨٥ ، وفي غير واحد من الأسانيد . (لاحظ معجم الرجال ١٥ : ٣٥٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠).
وإنما الإشكال في الراوي عن غير واحد ، والقائل «وحدّثني» .
فقد يوهّم السند كون قائل : «حدّثني» في الموضعين من السند ، واحداً فيكون الراوي عن غير واحد هو أحمد بن محمد بن سعيد .

لكن يشكل ذلك بأن رواية ابن عقدة المولود سنة ٢٤٩، عن منصور بن يونس الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام، بواسطة واحدة، بعيدة جداً، خصوصاً مع توسّط «غير واحد» بينها.

وهنا إشكال آخر في السند وهو «محمد بن علي بالتميلي» إذ لم نجده في موضع فضلاً عن رواية ابن عقدة عنه.

وحلّ جميع الإشكالات موقوف على ملاحظة سند ورد في النعماني: ٣٤/٢٤٠، وهو: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة، قال حدّثنا علي بن الحسن التيملي في صفر سنة أربع وسبعين ومائتين، قال: حدّثني محمد بن علي، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يونس بزرج.

فالظاهر وقوع خلل في السند المبحوث عنه، وأصله: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثني [علي بن الحسن التيملي عن] محمد بن علي، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، وحدّثني غير واحد عن منصور بن يونس بزرج...

ففي السند تحويل، وقوله «حدّثني غير واحد» من كلام علي بن الحسن التيملي، فالظاهر الأخذ من كتابه، وقد تقدّم في ضمن القرينة الأولى جملة مما أخذ من كتابه ظاهراً.

الثاني: إنّ هذه القرينة تحتاج إلى ضمّ ما يدفع احتمال كون التحويل ضمن الطريق، فإنّ التحويل ضمن الطريق أيضاً واقع بكثرة، بل أكثر الأسانيد المحوّل في المجلّد الأوّل من التهذيب من هذا القبيل.

فهذا الاحتمال يدفع في الأمثلة المتقدّمة بعدم تكرّر السند المحوّل في سائر المواضع من الكتاب، والمعهود تكرّر الطريق في الأسانيد كما سنوضحه في القرينة الخامسة.

بل كفيّة وقوع التحويل في أكثر الأمثلة السابقة، كانت بحيث تبعد هذا الاحتمال فراجعها.

لكن لا يمكننا دفع هذا الاحتمال في بعض الموارد :

فقد ورد في : ٢/١٣٧ ، حدثنا محمد بن يعقوب الكليني ، قال : حدثنا علي بن محمد ، عن سهل بن زياد ، قال : وحدثنا محمد بن يحيى وغيره عن أحمد بن محمد ، قال : وحدثنا علي بن إبراهيم ، عن أبيه : جميعاً ، عن الحسن بن محبوب ... وفي السند تحويل ، والضمير المستتر في «قال وحدثنا» راجع إلى محمد بن يعقوب الكليني .

وقد ورد في : ١٠/٢٩٣ ، حدثنا محمد بن يعقوب الكليني قال : حدثنا علي بن محمد ومحمد بن الحسن عن سهل بن زياد ، ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد : جميعاً عن الحسن بن محبوب .

وفيه أيضاً تحويل ومحمد بن يحيى هو شيخ للكليني .

فقد يستفاد من التحويل كون مصدر الخبرين هو الكليني .

لكن الاستفادة مشككة ، إذ من المحتمل كون الخبر مأخوذاً من كتاب ابن محبوب والكليني وأسانيده المحوّلة واقعة في الطريق إليه .

وهذا الاحتمال يحجب ، خصوصاً في سند آخر ورد في : ٦٧/٢٧٩ ، بعدة أسانيد عن ابن محبوب ، حيث لم يرد الخبر في الكافي .

وسنبحث عن هذا السند في القرينة الخامسة ، في الطريق إلى ابن محبوب .

نعم هنا وجهان آخران لإثبات كون السندين في : ٢/١٣٧ ، ١٠/٢٩٣ ، مأخوذين من الكافي .

أحدهما : مقارنتهما مع الكافي ، كما تقدّم .

ثانيهما : وقوع السندين ضمن مجموعة من الروايات المتوالية التي تبتدئ باسم محمد بن يعقوب ، وليس لها جهة مشتركة غيره ، لاحظ : ٣/١٣٨ - ٨ ، ٩/١٣٩ - ١١ ، ٢/١٣٩ ، (وتأمل في ١) ، ٥ - ٣/١٤٠ ، وأيضاً : ١٠/٢٩٣ ، ١١/٢٩٤ - ١٣ ، ١٤/٢٩٥ ، ١٥/٢٩٦) .

وسنفضّل الكلام عن أخذ النعماني عن الكافي في الفصل الثالث .

القرينة الرابعة: إتحاد أوائل السند في الأسانيد المتوالية وافتراق أواخرها
قد أشرنا - آنفاً - في آخر البحث المتقدّم إلى كشف أخذ النعماني عن الكافي من
توالي أسانيد مبدوءة باسم الكليني ، من غير أن تجتمع في غيره من سلسلة السند ،
فلنذكر أمثلة أخرى لها حتّى تتّضح هذه القرينة .

المثال الأوّل: ورد في:

٥٠/٢٧٣ - حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثني علي بن الحسن ، عن
أخيه محمّد بن الحسن ، عن أبيه ...

٥١ - حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا علي بن الحسن ، عن
يعقوب بن يزيد ...

٥٢/٢٧٤ - حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا علي بن الحسن ،
قال : حدّثنا الحسن ومحمّد ابنا علي بن يوسف ...

٥٣ - حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا علي بن الحسن ، قال :
حدّثنا محمّد بن عبدالله ، عن محمّد بن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ...

٥٤ - أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد بهذا الإسناد ، عن هشام بن سالم ...
وهذه الأسانيد الخمسة تتّحد في أوائلها في «ابن عقدة عن علي بن الحسن»
وإنّما يقع الافتراق بعد علي بن الحسن ، فالظاهر أخذها من كتاب علي بن الحسن ،
وقد تقدّم في القرينة الأولى استظهار كونه من مصادر غيبة النعماني .

وأظهر منه ما ورد قبل ذلك في غيبة النعماني :

٢٨/٢٦٤ - أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا علي بن الحسن ، عن

العبّاس بن عامر بن رباح الثقفي ...

٢٩ - حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا علي بن الحسن التيملي ، عن

الحسن بن علي بن يوسف ...

٣٠/٢٦٥- أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن،

قال: حدثنا محمد بن عبدالله، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم ...

٣١- أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، بهذا الإسناد عن هشام بن سالم ...

٣٢/٢٦٦- حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن

التميلي، عن أبيه ...

٣٣- حدثنا أحمد، قال: حدثنا علي بن الحسن التيملي من كتابه في رجب سنة

سبع وسبعين ومائتين، قال: حدثنا محمد بن عمر بن يزيد بياع السابري، ومحمد

ابن الوليد بن خالد الخزّاز ...

فالظاهر - بملاحظة تكرّر السند إلى علي بن الحسن وتفرّقه عنه، وبملاحظة ما

هو كالتصرّيح في الحديث ٣٣، أخذ هذه الأحاديث الستة من كتاب علي بن الحسن

التميلي.

ولاحظ أيضاً: ٣/٣٠٠-٥/٣٠٢.

المثال الثاني: ورد في: ٦/٣٦، وأخبرنا عبد الواحد بن عبدالله، قال: أخبرنا

أحمد بن محمد بن رباح الزهري، عن محمد بن العباس الحسيني، عن الحسن بن علي

ابن أبي حمزة البطائني، عن محمد الخزّاز، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام.

٧- وبهذا الإسناد، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن الحسن بن سري ...

٨- وبه، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن القاسم الصيرفي.

٩/٣٧- وبه، عن الحسن، عن كرام الحشمي ...

١٠- وبه، عن الحسن، عن أبيه، عن أبي بصير ...

١٢/٣٨- وأخبرنا عبد الواحد، بإسناده عن الحسن، عن حفص بن نسيب

فرعان.

وبين رقمي ١٠ و ١٢، خبر من غير هذا الطريق ليس في بعض النسخ، ولعلّه

إضافةً من المصنّف بعد تمام تأليف الكتاب .

فلا يبعد أخذ هذه الأحاديث من كتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة ، وقد تقدّم في القرينة الأولى (في أحمد بن يوسف بن يعقوب) ذكر أسماء كتب ابن أبي حمزة ممّا يحتمل أخذ النعماني منها .

المثال الثالث : ورد في الغيبة : ١/١٥٨ ، أخبرنا أحمد بن محمد بن محمد بن سعيد ، قال : حدّثنا القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم ، قال : حدّثنا عُبَيْس بن هشام الناشري ، عن عبدالله بن جبلة عن فضيل ...

٢ - وبه ، عن عبدالله بن جبلة ، عن علي بن الحارث بن المغيرة ...

٣ - وبه ، عن عبدالله بن جبلة ، عن محمّد بن منصور الصيقل ...

ولا يبعد أخذها من كتاب عبدالله بن جبلة ، فإنّ له كتاب الصفة في الغيبة على مذهب الواقعة^(١) .

المثال الرابع : الغيبة : ١٢/١٣١ ، حدّثنا محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن عمرو بن ثابت ...

: ١٣/١٣١ : وبه ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ...

: ١٤/١٣١ : وبه ، عن ابن محبوب ، عن عبدالعزيز العبدي ...

والظاهر كونها مأخوذةً من كتاب ابن محبوب مباشرةً ، لكن الصواب ، كما سنبحث في الفصل الثالث ، كونها مأخوذةً من الكافي الراوي بطريقه عن ابن محبوب .

ومن هنا يظهر أنّ هذه القرينة تحتاج إلى ضميمة وهي ما ينفي احتمال الأخذ

(١) رجال النجاشي : ٥٦٣/٢١٦ ، وينبغي هنا أن نشير إلى أنّ جملة من مصنفي الغيبة كانوا من الواقعة ، لكن الظاهر أنّهم استفادوا من الأخبار المسلّمة بين الطائفة في وقوع الغيبة فطبّقوها على ما ابتدعوه من دعوى الوقف على أبي الحسن الكاظم عليه السلام وكونه القائم الغائب عليه السلام فيمكن الاستفادة من هذه الكتب أيضاً في إثبات أصل فكرة الغيبة ولزومها .

بالتوسط .

ففي المثال الأول لم نجد كتاباً لابن عقدة يحتمل أخذ الأخبار منه .
وفي المثال الثاني يحتمل الأخذ من كتاب أحمد بن محمد بن رباح ، وهو أحمد بن
محمد بن علي بن عمر بن رباح ، المترجم في رجال الشيخ : ٢٢٩/٩٢ ، وفهرست
الشيخ : ٧٢/٢٧ ، وقد ذكر له كتاب الدلائل ، فيمكن الأخذ منه .
وفي المثال الثالث ، يحتمل الأخذ من كتاب الغيبة لعبيس بن هشام الناشري .
ونظير هذا الإشكال يأتي في القرينة الخامسة لكن سنذكر هناك تقريباً لدفعه .
ومن هنا يظهر أنّ القرينة الرابعة تحتاج في الأكثر إلى القرينة الخامسة ، بل
الظاهر أنّ الغالب كونها حالة خاصة من حالات القرينة الآتية التي هي أهم
القرائن .

وينبغي التنبيه هنا على أمر ، وهو : أنّه ورد في الغيبة : ٨/٦٨ : ومن كتاب سليم
ابن قيس ما رواه أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة ، ومحمد بن همام بن سهيل ،
وعبد العزيز وعبد الواحد ابنا عبدالله بن يونس الموصلي ، عن رجالهم عن
عبدالرزاق بن همام ، عن معمر بن راشد ، عن أبان بن أبي عياش وسليم بن قيس .
وأخبرنا به من غير هذه الطريق هارون بن محمد ، قال ... قال : حدثنا
عبدالرزاق بن همام شيخنا ، عن معمر ، عن أبان بن أبي عياش ، عن سليم بن قيس
الاهلالي .

وذكر أبان أنّه سمعه أيضاً عن عمر بن أبي سلمة .
قال معمر : وذكر أبو هارون العبدى : أنّه سمعه أيضاً عن عمر بن أبي سلمة عن
سليم (ص ٦٩) .

ثم ذكر بعده في : ٩/٧٤ ، وبهذا الإسناد عن عبدالرزاق ، قال : حدثنا معمر بن
راشد ، عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الاهلالي ...
وقد ذكر نظير العبارة في ما بعده من الأسانيد في (: ١٠/٧٥ ، ١١/٨١ ،

(١٢/٨٢).

فقد يشكل الأخذ من كتاب سليم بن قيس مباشرة بتكرير «عبدالرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم»، في صدر الأسانيد الأربعة، فيوهم كون المصنّف أخذ من كتاب عبدالرزاق وهو أخذ عن كتاب سليم.

لكن لا يبعد كون كتاب سليم مروياً عن طريق عبدالرزاق بن همام، وقد ذكر طريق عبدالرزاق إلى سليم في صدر كلّ أسانيده، وأضاف عبدالرزاق في بعض أسانيده طرقاً خاصّة ببعض الأخبار عنه، فلذلك ورد ذكر عبدالرزاق وطريقه إلى سليم في صدر أسناد الغيبة للنعماني أيضاً.

ونظير هذا في ذكر بعض الطريق إلى الكتاب في صدر إسناده وارد في غير ذلك من الكتب أيضاً كالأشعثيات وتيسير المطالب وما تقدّم عن فهرست الشيخ في ترجمة محمد بن حسان الرازي.

القرينة الخامسة: اتحاد أوائل الأسانيد، واقتراق أواخرها

إذا رتبنا أسانيد كتب الحديث على ترتيب حروف المعجم رأينا في أكثرها ظاهرة خاصّة وهي أنّ الأسانيد تتحد غالباً إلى رجل خاص ثم تفرق منه وتنشعب، فإذا نظرنا إلى هذا الرجل ألفيناه من مصنّي الكتب التي يمكن أخذ الأحاديث عنها.

فهذا الأمر هو أنفع منهج عام لكشف مصادر الكتب.

ويظهر فائدة ترتيب الأسانيد بذلك في الكتب التي أعدت له، كجملة من الكتب الرجالية للإمام البروجردي رحمته الله وسماحة سيدنا الوالد - دام ظلّه -.

وقد استفدنا من هذا المنهج لكشف مصادر غيبة النعماني، مع الاستعانة بالبرنامج الكامبيوتري «نور العترة» الذي أعدّه مركز البحوث الكامبيوتريّة للعلوم الإسلامية لمصادر البحار التي منها غيبة النعماني.

وها نحن نذكر المصادر التي كشفنا عنها بهذه القرينة مرتبة على أسماء مؤلفيها

مع ذكر طريق المؤلف إليها، وفي بعضها بحوث خاصة نذكرها في ذيلها، وسنجهتد في كشف اسم المصدر الذي أخذ الحديث منه، مستمدّين من كتب الرجال خصوصاً رجال النجاشي:

الحسن بن علي بن أبي حمزة:

ألف - قد تقدّم ضمن القرينة الرابعة استظهار الأخذ من كتاب الحسن بن علي ابن أبي حمزة بهذا السند: عبدالواحد بن عبدالله (بن يونس الموصلي) عن أحمد بن محمد بن (علي بن عمر بن) رباح الزهري، عن محمد بن العباس (بن عيسى) الحسيني، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة.

واستشكلنا هناك باحتمال الأخذ من كتاب الدلائل لأحمد بن محمد بن رباح، وأحلنا الجواب عنه إلى هنا، فنقول: إن أحمد بن محمد بن رباح، رجل من مشاهير الواقفة من بيت مشهور، وقد روى عن عمّه علي بن محمد بن رباح جملةً من الروايات، كما أشار إليه أبو غالب الزراري في رسالته: ١٧٩.

وقد روى عن إبراهيم بن سليمان^(١) في طريق النجاشي إلى جماعة من أرباب الكتب، وهم: إسماعيل بن بكر، وعبدالرحمن الفزاري، ومحمد بن سكين، ومحمد ثوابا، ومحمد بن خالد الأحمسي، ومحمد بن الصباح، ويحيى بن العلاء^(٢)، ويوسف ابن يعقوب^(٣).

وعن الحسن بن محمد بن سماعة^(٤) في طريقه إلى عبدالله بن أبي يعفور.

(١) رجال النجاشي: ٥٧/٢٩، ٦٢٨/٢٣٧، ٩٦٩/٣٦١، ٩٧٨/٣٦٣، ٩٨٤/٣٦٤، ٩٨٥/٣٦٥.

(٢) رجال النجاشي: ١١٩٨/٤٤٤، وفيه: محمد بن رباح وهو مصحف والصواب: أحمد بن رباح أو أحمد بن محمد بن رباح (لاحظ: ٢٢٩/٩٢).

(٣) رجال النجاشي: ١٢١٩/٤٥١، وفيه: إبراهيم بن سالم الخزاز، وفيه تصحيف والصواب: سليمان بدل سالم (لاحظ: ٢٠/١٨).

(٤) رجال النجاشي: ٥٥٦/٢١٣.

وعن القاسم بن إسماعيل^(١) في طريقه إلى عبيس بن هشام (وفي طريق الطوسي إلى صباح الحذاء)^(٢).

وعن محمد بن الحسين الصائغ^(٣) كتبه.

ومع هذه الطرق المتكثرة لأحمد بن محمد بن علي بن عمر بن رباح، لم نجد وقوعه في الغيبة للنعماني إلا على نحوين؛ أحدهما: ما ذكرناه في صدر البحث^(٤).

ثانيهما: عبد الواحد بن عبدالله بن يونس، عن أحمد بن محمد بن رباح الزهري، عن أحمد بن علي الحميري، عن الحسن بن أيوب، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي. (عن رجاله)^(٥).

فيبعد جداً الأخذ عن كتاب أحمد بن محمد بن رباح، إذ لا يكون هنا وجه معقول غيره لتبرير انحصار روايات كتابه بهذين السندين، مع تكثر طرقه، وتعدد مشايخه، فلا ينبغي الإشكال في كون أحمد بن محمد بن رباح إنما وقع في طريق النعماني إلى كتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة، وعبدالكريم بن عمرو الخثعمي - كما يأتي -.

ويأتي نظير الإشكال والجواب في جملة من الموارد الآتية أيضاً.

(١) رجال النجاشي: ٥٧٧/٢٢١.

(٢) فهرست الشيخ: ٣٥٨/٨٥.

(٣) رجال النجاشي: ٩٠٠/٣٣٧.

(٤) الغيبة: ٦٣٦، ١٢/٣٨، (الآ ١١/٣٧)، ٩/١١٤، ٣١/٢٣٩، ٥/٣٢٢.

(٥) الغيبة: ١٣/٨٤، ١٤/٨٥، (وفيه: وبه عن عبدالكريم بن عمرو)، ١٠/١١٤، ١٦/١٣٣، ٩/١٥١.

١٤/١٥٥، ١٧٢/ذيل ٦، ٨/١٧٣، ١٢/١٧٤، ١٥/١٧٥، ٤/٢١٥، ٥/٢١٦، ١٣/٢٣٠، ٥٨/٢٧٧.

٤/٣٢٦.

وينبغي أن نشير أن قرب بعض هذه الموارد من بعضها الآخر يؤيد الأخذ من كتاب عبدالكريم ابن عمرو فلاحظ.

ب- روى النعماني بطريق آخر عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، وهو: أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي أبي الحسن، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة^(١).
وقد صرح في عدة مواضع السند بكون ابن عقدة راوياً عن كتاب أحمد بن يوسف^(٢) - كما تقدّم في القرينة الأولى -.

والظاهر أن كتاب أحمد بن يوسف هو الواسطة بين النعماني وكتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة في هذه المواضع، وفي غيرها ممّا وقع فيه هذا السند.

٢ - الحسن بن محبوب (الزّاد):

(طريقة إليه: أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة عن محمد بن الفضل بن إبراهيم (بن قيس بن رمانة) الأشعري، وسعدان بن إسحاق بن سعيد، وأحمد بن الحسين ابن عبد الملك [الزّيّات]، ومحمد بن أحمد بن الحسن القطواني، عن الحسن بن محبوب...)^(٣).

ويؤكد ذلك أنّه ورد بعد هذا السند في: ٦٥/٢٧٩، المروي عن الحسن بن محبوب عن يعقوب السّراج... ما لفظه.

٦٦ - أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، عن هؤلاء الرجال الأربعة، عن الحسن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين...

(١) الغيبة: ٣/٣٤، ٦/٥٤، ١/١٩٤، ١١/١٩٨، ١٦/٢٠٠، ٢١/٢٣٤، ٣٧/٢٤١، ١٤/٢٥٧، ٢٢/٢٦٢.

٢٤/٢٦٣، ٢٧/٢٦٧، ٣٧/٢٦٧، ٢/٣١٧، ١٠/٣٢٠.

(٢) الغيبة: ٢/٥١، ٦/٢٠٤، ٣٥/٢٤٠، ٦/٢٥٠، ١٣/٢٥٣، ٤٠/٢٦٩، وأنت ترى أنّ هذه الموارد قريبة من الموارد المذكورة في الهامش السابق فتؤيد كون تلك أيضاً من كتاب أحمد بن يوسف وهو يروي عن الحسن بن علي بن أبي حمزة.

(٣) الغيبة: ٢/١٢٧، ٣/١٢٩، ٢/١٣٦، ٣/١٦٣، ٧/١٧٢، ٨/٢٢٨، ٢٧/٢٣٨، ٢٦٠/ذيل ١٩، ٣٥/٢٦٧.

٤٣/٢٧٠، ٦٥/٢٧٩، ٦٧، ٨/٢٩٢، ٩، ٣/٣٣١.

٦٧- أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، عن هؤلاء الرجال الأربعة، عن ابن محبوب. وأخبرنا محمد بن يعقوب الكليني أبو جعفر، قال: حدثني علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، قال: وحدثني محمد بن عمران^(١)، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: وحدثني علي بن محمد وغيره، عن سهل بن زياد: جميعاً، عن الحسن بن محبوب.

[قال] وحدثنا عبد الواحد بن عبد الله الموصلي، عن أبي علي أحمد بن محمد بن أبي ناشر، عن أحمد بن هلال، عن الحسن بن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام... وفي سند الكليني تحويل وهو يروي عن علي بن إبراهيم بن هاشم (عن...) ومحمد بن عمران [يحيى ظ] (عن...) وعلي بن محمد وغيره (عن...).

والخبر لم أجده في الكافي، فلا يبعد كون السند طريقاً آخر للنعماني إلى ابن محبوب كالطريق الأخير (عبد الواحد بن عبد الله)، ولو صح هذا لكان الظاهر كونها طريقين غريبين للنعماني خصوصاً الطريق الأخير^(٢) فيحتمل كونه من النقل الشفهي للنعماني، كما يحتمل كون طريق الكليني أيضاً كذلك أو من غير الكافي من كتب الكليني ككتابه في الرد على القرامطة^(٣)، (فتأمل في متن الخبر).

٣- الحسن بن محمد بن جمهور

(طريقه: محمد بن همام، ومحمد بن الحسن بن محمد بن جمهور: جميعاً، عن

(١) لم نجد محمد بن عمران في مشايخ الكليني ولا في رواية أحمد بن محمد بن عيسى، والظاهر كون عمران مصحفاً من يحيى، ومحمد بن يحيى من عمدة مشايخ الكليني، ويتوسط غالباً بينه وبين ابن عيسى.

(٢) وأما طريق الكليني إلى ابن محبوب فقد ورد بعض تلك الأسانيد المحولة في: ١٢/١٣١، ١/٢٠١، ١٠/٢٩٣، وما يقرب من السند في: ١٣٦/ذيل ٢، لكن الظاهر كون الجميع مأخوذاً من

الكافي.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٢٦٣٧٧.

الحسن بن محمد بن جمهور^(١).

ولعله قد أخذ من كتابه الواحدة^(٢) وقد ذكر في عداد كتب أبيه كتاب صاحب الزمان عليه السلام وكتاب وقت خروج القائم عليه السلام فلاحظ.

٤ - عبد الكريم بن عمرو الخثعمي.

تقدم طريقه إليه في الحسن بن علي بن أبي حمزة، واستدللنا هناك على الأخذ من كتاب عبد الكريم بن عمرو، وذكرنا موارد هذا الطريق فراجع.

٥ - عبدالله بن جبلة.

(طريقه: أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة، عن القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم، عن عبيس بن هشام الناصري، عنه)^(٣).

تقدم في القرينة الأولى تصريح ابن عقدة بالأخذ من كتاب القاسم بن محمد، في موارد ثلاثة^(٤)، فيحتمل كون ما لم يصرح بالأخذ من كتاب القاسم بن محمد، أيضاً مأخوذاً منه.

لكن بين ما صرح بالأخذ منه وما لم يصرح فرقاً، فإن في موارد التصريح لم يرو عبيس من هشام، عن ابن جبلة إلا في مورد^(٥) بخلاف سائر الموارد فإن عبيس يروي عن ابن جبلة في جميعها، فلا يمكن استظهار كون ما لم يصرح فيه بالأخذ من

(١) الغنية: ٢٨، ٦٧/ذيل ٧، ٤/١٩٥، ١٠/١٩٨، ١١/٢٢٩، ٤١/٢٤٢.

(٢) قد اختلف في مؤلف كتاب الواحدة واستظهرنا في رسالتنا حول ابن جمهور كون مؤلفه هو الحسن بن محمد بن جمهور وأن نسبته إلى أبيه في فهرست الشيخ ورجاله نشأ من فهرست ابن النديم، فلذلك قد يخطر بالبال كون بعض ما ذكر الشيخ في ترجمة محمد بن جمهور من الكتب من تأليف ابنه الحسن.

(٣) الغنية: ١/٢٣، ٤/١١٢، ٦/١١٣، ٧/١٥٨، ٣-١/١٦٤، ٥/١٧٤، ١٠/١٧٤، ٩/٢٠٥، ١٠/٢٢٩، ٢٣/٢٣٥.

٢٠/٢٦١، ٢١/٢٦٢، ٣٦/٢٦٧، ٤٦/٢٧١.

(٤) الغنية: ٥/١٧١ (و٦)، ٢/٣٢٦، ٢/٣٠٠.

(٥) وهو الغنية: ٥/١٧١ (و٦).

كتاب القاسم بن محمد مأخوذاً من كتابه أيضاً، بل الظاهر كونه مأخوذاً من كتاب عبدالله بن جبلة مباشرة (=الصفة في الغيبة)، وكون القاسم بن محمد واقعاً في طريقه إليه، خصوصاً مع تأييده بما تقدم من تكرّر الأسانيد المتوالية المتّحدة إلى عبدالله بن جبلة والمفترقة عنه^(١).

ثمّ إنّنا ذكرنا في ما تقدم إشكالاً في ما استظهرنا من أخذ الأخبار من كتاب عبدالله بن جبلة مباشرة، باحتمال الأخذ من كتاب عبيس بن هشام، فإنّ له كتاب الغيبة أيضاً.

ويردّ الإشكال ما تقدم نظيره من أنّ عبيس بن هشام لم يقع في غيبة النعماني إلّا في هذا الطريق، راوياً عن عبدالله بن جبلة، فيبعد أن يكون كتاب عبيس هو المصدر، ومع ذلك كانت جميع رواياته عن عبدالله بن جبلة.

نعم ورد عبيس في مسندين راوياً عن غير ابن جبلة كما مرّ إلّا أنّ ابن عقدة صرح فيها بالأخذ من كتاب القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم، ومحلّ كلامنا غير هذه الموارد.

٦ - عبدالله بن حمّاد الأنصاري

(طريقه إليه: أبو سليمان أحمد بن هوذة الباهلي، عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي بنهاوند، سنة ٢٧٣، عن عبدالله بن حمّاد الأنصاري في شهر رمضان سنة ٢٢٩)^(٢).

(١) الغيبة: ١/١٥٨ - ٣.

(٢) الغيبة: ١/٥٧، ١/١٢٧، (صرّح فيه بالمكان والسنتين)، ١٧/٢٠٩، ٣/٢١٥، ٢٨/٢٣٨، ٤٤/٢٤٤ و ٤٥، ١/٢٤٧، (مصرّحاً بالمكان والسنتين وشهر رمضان)، ٣٤/٢٦٦، (وكذلك)، ٣٩/٢٦٨، ٤٢/٢٧٢، ٦٤/٢٧٩، ٦٨/٢٨٢، ٤/٢٨٩، (كذلك)، ٨/٣٠٢ (مصرّحاً بالمكان والسنتين)، ١٢/٣٠٣، ٥/٣١٣، (كذلك)، ٨/٣١٥، ١١/٣١٦، ٥/٣١٨، ٨/٣١٩، ٦/٣٢٧، ٩/٣٢٩، ٢/٣٣١، (كذلك)، ثمّ إنّّه قد زيد في المطبوعة في: ٣٤/٢٦٦ أحمد بن محمد بن سعيد في أوّل السند وهو سهو وقد نقله عنه بدونه في البحار ٥٣: ٥٢/٢٩٦.

ولا ريب في عدم الأخذ من كتاب أحمد بن هودة - لو كان صاحب كتاب - أو من كتاب إبراهيم بن إسحاق الذي له كتاب الغيبة، وكتاب النوادر، وكتاب جواهر الأسرار^(١)، إذ لم تقع رواية أحمد بن هودة الباهلي أبي سليمان عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي إلا في هذا الطريق، راوياً عن عبدالله بن حماد الأنصاري^(٢). ثم إنه لم يظهر لنا اسم كتاب عبدالله بن حماد، فقد نسب الشيخ في الفهرست والرجال إليه كتاباً^(٣) وقد ذكر النجاشي في ترجمته^(٤). له كتابان أحدهما أصغر من الآخر، وجعل راويهما الأحمرري، وهو إبراهيم بن إسحاق النهاوندي المذكور في غيبة النعماني.

٧ - عبدة الله بن موسى العلوي العباسي

(علي بن أحمد البندنجي عنه)^(٥).

وعلي بن أحمد البندنجي لم يذكر له كتاب، ولم يرد في النعماني إلا راوياً عن

- (١) فهرست الشيخ: ٩/٧، رجال النجاشي: ٢١/١٩، وهو مأخوذ من فهرست الشيخ.
(٢) لم يرد إبراهيم بن إسحاق النهاوندي في غير هذا الطريق، نعم ورد أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحميري في غيره في: ٣/٤١، واستظهر المصحح كون الحميري مصحفاً من الأحمرري وهذا المورد لا ينافي ما ذكرنا في المتن بوجه - كما لا يخفى بأدنى تأمل -.
(٣) فهرست الشيخ: ص ١٢٩ رقم ٤٤٧ ط. النجف ١٣٨٠هـ، رجال الشيخ: ص ٣٥٥ في أصحاب الكاظم ع رقم ٢٣ ط. النجف ١٣٨١هـ.
(٤) رجال النجاشي: ٥٦٨/٢١٨.
(٥) الغيبة: ٢٦، ٣/٥٢ - ٥/٥٤، ٧/٥٤، ١٢/١١٥، ١٣، ١٢٨/ذيل ٢، ١٥/١٥٥، ٤/١٦٣، ٥/١٦٤، ٨/١٦٨، ١٨/١٧٦، ١٩، ٤١/١٨٢، ٣٣/١٨٣، ١٨٥/ذيل ٣٦، ٩٨/١٩٧، ٩٨/١٩٨، ٩/١٩٩، ١٢/١٩٩، ١٣، ١٥/٢٠٠، ١٧، ٨/٢٠٥، ١٠/٢٠٦، ١٢ - ١٥/٢٠٨، ١/٢١٢، ٢/٢١٤، ٣٣/٢٣٩، ٣٩/٢٤٢، ٤٠، ٤٣/٢٤٣، ٤٦/٢٤٥، ٢/٢٤٨، ٧/٢٥١، ١١/٢٥٢، ٣٨/٢٦٧، ٤٢/٢٧٠، ٥٥/٢٧٤، ١/٢٨٣، ٣/٢٨٤، ٧/٢٩٠، ٤/٢٩٨، ٦/٢٩٩، ١١/٣٠٣، ١٤/٣٠٤، ١٦/٣٠٥، ٦/٣١٤، ٦/٣١٩، ٤/٣٣٢، ١/٣٢٢.

عبيد الله بن موسى، وقد تفرقت طرق عبيد الله بن موسى بعده، فروى هو عن هارون بن مسلم، وعلي بن الحسن، ومحمد بن أحمد القلاسي، وعلي بن إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن محمد بن خالد، وغيرهم.

وروى عن «رجل» أو «عن بعض رجاله» أو عمن رواه^(١) في بعض أسانيده. وروى عن أبي محمد موسى بن هارون بن عيسى العبدي، وعبد الرحمن بن القاسم، وهما غير معروفين جداً.

وقد ورد هذا الطريق في أسانيد متوالية في النعماني^(٢) وذلك كله من قرائن الأخذ من كتاب عبيد الله بن موسى، بعد نفي الأخذ من كتاب علي بن أحمد.

فلا ينبغي الريب في كون هذه الأخبار مأخوذة من كتاب عبيد الله بن موسى، ويكون عدم ذكره في الفهارس من جهة عدم عثور أرباب الفهارس على كتابه، لا لعدم كونه صاحب كتاب.

ثم إنه ورد في غيبة النعماني: ٦/٢٢٩، أخبرنا علي بن أحمد، عن عبيد الله بن موسى، وأحمد بن علي الأعم، قالوا: حدثنا محمد بن علي الصيرفي...

ولا يخفى ما في السند من الخلل، إذ لم نجد رواية عبيد الله بن موسى، ولا أحمد ابن علي الأعم، عن محمد بن علي الصيرفي في موضع آخر، وقد روى النعماني عن محمد بن علي الصيرفي - وهو أبو سمينة المعبر عنه في الأغلب بمحمد بن علي الكوفي، بثلاث وسائط لا بواسطتين، وروى عبيد الله بن موسى، عن محمد بن علي (الصيرفي) بطريقين:

أحدهما: محمد بن أحمد القلاسي (١٨٣/٣٣، ٢٨٩/٥).

(١) الغيبة: ١٣/٢٠٧، ٢/٢١٤، ٦/٣١٩، ٤/٣٣٢.

(٢) لاحظ مواضع روايات عبيد الله بن موسى خصوصاً: ٣/٥٢، ٧/٥٥٤، ١٢/١١٥، ١٣/١٧٦، ١٩/١٩٧، ٨/١٩٨، ٩/١٩٨، ١٢/١٩، ١٣/١٥٢، ١٧/٨٢٠٥، ١٠/٢٠٦، ١٢/١٠٨، ٣٩/٢٤٢، ١٤/٣٠٤، ٣/٢٨٩، ١٦/٣٠٥.

ثانيهما: محمد بن موسى، عن أحمد بن أبي أحمد (٨/١٩٨، ١١/٣٠٣).
فالظاهر وقوع سقط في السند، واحتمل كون أحمد بن علي الأعلم في السند
مصحفاً من أحمد بن أبي أحمد^(١) إن لم يكن اسم أبي أحمد - علياً -.
فن القريب كون الأصل في السند: عبيد الله بن موسى، عن محمد بن أحمد القلانسي،
ومحمد بن موسى، عن أحمد بن أبي أحمد [أو أحمد بن علي الأعلم] قالوا: حدثنا
محمد بن علي الصيرفي: فانتقل النظر من «موسى» - بعد عبيد الله - إلى موسى - بعد
محمد - فوق السقط، ثم صحف عن قبل «أحمد بن أبي أحمد [أو أحمد ابن علي
الأعلم]» إلى «الواو»، بتوهم كونه الصواب نظراً إلى كلمة «قالا» بصيغة التثنية.
وعليه: ففي السند تحويل بعطف طبقتين [محمد بن موسى عن أحمد بن أبي
أحمد] على طبقة واحدة [محمد بن أحمد القلانسي] فهذا السند أيضاً من كتاب
عبيد الله بن موسى.

٨ - علي بن الحسن بن فضال:

(طريقه: أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة عنه).

قد تقدم تصريح ابن عقدة بالأخذ من كتابه في القرينة الأولى^(٢)، ولم يصرح
بذلك في موارد كثيرة أيضاً^(٣)، ولا يبعد أخذها أيضاً من كتابه، خصوصاً في ما

(١) وردت رواية عبيد الله بن موسى، عن محمد بن موسى، عن أحمد بن أبي أحمد: في الغيبة: ٨/١٩٧
وعن أحمد بن أبي أحمد الوراق الجرجاني في: ٣٨/٢٦٧، وباسقاط الجرجاني في: ٤٢/٢٧٠،
وعن أحمد بن أبي أحمد المعروف بأبي جعفر الوراق في: ١٦/٣٠٥، ولم نجد في موضع ذكره
للأعلم أو اسم والد أحمد، ولذلك احتملت في المتن كون أحمد بن علي الأعلم مصحفاً من
أحمد بن أبي أحمد.

(٢) الغيبة: ٥/١١٢، ٦/١٢٩، ٦٢/٢٧٨، ١/٢٨٢، ١٣/٣٠٤.

(٣) الغيبة: ٢٥، ١/١٧٠، ٣/١٧١، ٣/١٩٥، ١١/٢٠٦، ٢١٠/ذيل، ١٧/٢٢٩، ١٦/٢٣٢، ١٧/٢٣٩، ٣٢/٢٣٩.

٣٤/٢٤٠، ١٥/٢٥٧، ١٧، ١٩/٢٦٠، ٢٣/٢٦٣، ٢٥، ٢٨/٢٦٤، ٣٢/٢٦٦، ٤١/٢٦٩، ٤٥/٢٧١.

٥/٢٧٣، ٥٢/٢٧٤، ١/٢٨٨، ٣/٣٠٠، ٩٩٩/٣٠١، ٤/٣٠٩، ١٢/٣١٦، ١٢/٣١٧، ١٣/٣٢٠، ١٣/٣٣١.

تطابق تاريخ رواية ابن عقدة عن علي بن الحسن، فقد صرح في بعض الأسانيد بأخذه من كتابه في صفر سنة ٢٧٤^(١)، وهذا الشهر وهذه السنة ورداً في ما لم يصرح بالأخذ من الكتاب أيضاً في بعض الأسانيد^(٢).

ويؤكد الأخذ من كتاب علي بن الحسن اتحاد السند إليه في جملة من الأسانيد المتوالية، واقتراقه عنه^(٣).

وقد تقدّم ضمن القرينة الأولى ذكر الكتب التي ألفها علي بن الحسن بن فضال ويحتمل الأخذ منها في غيبة النعماني.

٩ - محمّد بن سنان:

(طريقه: عبد الواحد بن عبدالله بن يونس الموصلي، عن محمّد بن جعفر القرشي المعروف بالرزاز الكوفي، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عنه). وهذا الطريق تكرر إلى محمّد بن سنان في عامّة الموارد^(٤)، إلا في موردين سنبحث عنها.

وفي: ٢/٣٢١، أخبرنا عبد الواحد بن عبدالله بن يونس، قال: حدّثنا محمّد ابن جعفر القرشي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، قال: حدّثنا محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير... وفي ذيله: وأخبرنا عبد الواحد بن عبدالله بهذا الإسناد عن محمّد بن سنان،

(١) الغيبة: ١/٢٨٣، ١٣/٣٠٤.

(٢) الغيبة: ٣٤/٢٤٠، ٣/٣٠٠.

(٣) لاحظ خصوصاً الغيبة: ١٥/٢٥٧ - ١٧، ٢٨/٢٦٤، ٣٢/٢٦٦، (وفد صرح في ٢٣ بالأخذ من كتاب

علي بن الحسن التيملي في رجب سنة سبع وسبعين ومائتين)، ٥٠/٢٧٣، ٥٤/٢٧٤، ٣/٣٠٠.

٥/٣٠١.

(٤) الغيبة: ٢٨، ٨/١١٤، ١٧/١٣٤، ١/١٣٩، ٥/١٩٣، ٥٧/٢٧٦، ٦٣/٢٧٨، ٤/٢٨٥، ٢/٢٨٨، ٢/٢٩٧.

٥/٢٩٩، ٣/٣٠٨، ٤/٣١٣، ٩/٣٢٠، ٢/٣٢١، وذيله ٣.

عن الحسين بن المختار...

وفي ٣- [وهذا الإسناد عن ابن سنان عن عبدالله بن مسكان عن مالك الجهمي... وهذا الطريق يؤيد الأخذ من كتاب محمد بن سنان.

يبقى موردان أشرنا إليهما:

الأول: ما ورد في: ٥/٣٥، بالطريق المتقدم عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، قال: حدثنا محمد بن غياث، عن عبد الأعلى بن أعين...

والظاهر كون «غياث» مصحفاً من سنان، فقد روى الخبر في الكافي ٢: ٥/٥٢٢، بسنده عن محمد بن سنان، عن عبد الأعلى بن أعين.

الثاني: ١٥/٨٥، بالطريق المتقدم عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، من عمر بن أبان الكلبي، عن ابن سنان، عن أبي السائب، قال: قال أبو عبدالله جعفر بن محمد...

وفي السند إشكال واضح، إذ لم نجد رواية ابن أبي الخطاب عن عمر بن أبان الكلبي مباشرة في موضع آخر، وقد روى عنه بواسطتين (وهما موسى بن سعدان، عن عبدالله بن قاسم) في بعض الأسانيد^(١).

وبواسطة واحدة - وهو جعفر بن بشير - في سند^(٢).

وعمر بن أبان الكلبي هو من أصحاب الصادق عليه السلام، ورواية محمد بن الحسين عن هذه الطبقة بعيدة.

ورواة عمر بن أبان كلهم في طبقة متقدمة على ابن أبي الخطاب ومن مشايخه كفضالة بن أيوب، والحسن بن علي الوشاء، ويونس بن عبدالرحمن، وعلي بن

(١) أمالي الشيخ حج ٧/٩٢، ثواب الأعمال، الاختصاص: ٣١٨، بصائر الدرجات:

١٤/٤٠١ - بتصحيف موسى بعلي - الكافي ٤: ٧/٥٨١، كامل الزيارات، ب ٢/٢٧، ١/٤١،

٩٠٢/٧٢.

(٢) كمال الدين؟؟؟.

الحكم، وابن فضال^(١) وغيرهم.

فلا ريب في وقوع خلل في السند، فيحتمل وقوع تقديم وتأخير فيه، وكون الصواب: عن ابن سنان - والمراد به محمد بن سنان - عن عمر بن أبان الكلبي. فعليه فهذا المورد، والمورد المتقدم أيضاً من كتاب محمد بن سنان، وله كتاب الطرائف وكتاب النوادر^(٢). والظاهر أن هذه الأخبار أخذت من أحد كتابيه هذين.

١٠ - محمد بن علي الكوفي

(طريقه: علي بن الحسين المسعودي، عن محمد بن يحيى العطار بقم، عن محمد ابن حسان الرازي عنه)^(٣). لا ريب في عدم الأخذ من كتاب العطار، أو محمد بن حسان الرازي، لأن هذا الطريق مشترك إلى محمد بن علي الكوفي في عامة الموارد، وعنده يقع الافتراق، وقد تقدّم في البحوث السابقة ما يشهد بالأخذ عن كتابه فراجع. وقد ذكرنا في ما سبق أن الظاهر كون اسم راوي الكتاب محمد بن حسان مكتوباً في أول أسناد كتاب محمد بن علي الكوفي، ولذلك وقع تكرير اسمه في أول السند التحويلي في ص ١٦/٨٥ من الغيبة فلاحظ. ولمحمد بن علي كتاب الدلائل^(٤).

(١) بل قد روى الحسن بن علي بن فضال، عنه بتوسط علي بن عقبة في الكافي ٨: ٣٧/٨٠، ٧٢/١٠١. ويتوسط ثعلبة بن ميمون في الكافي ٨: ٤٩٥/٣١٥.

(٢) رجال النجاشي: ٨٨٨/٣٢٨، فهرست الشيخ: ٦٠٩/١٤٣.

(٣) الفهرست: ١٦/٨٥، ١٧/٨٦، ٢٠/٩٠، ١١/١١٥، ١٨/١٥٦، ٣٤/١٨٣، ٤٢/١٨٨، ٤٥/١٩١ و١. ٧/٢٠٤، ٢٠/٢١١، ١٤/٢٣١، ١٥/٢٣٣، ٢٠/٢٣٦، ٢٦/٢٣٧، ٣٨/٢٤١، ٦٠/٢٧٧ و٦١. ٥/٢٨٥، ٦/٢٨٩، ٢/٣١٢، ٧/٣١٤، ٩/٣١٥ و١٠، ١٣/٣١٦، ٤/٣١٨، ٣٢٢/٣ ذيل ١.

(٤) رجال النجاشي: ٨٩٤/٣٣٢ وأما كتاب وصاياه فلا يبعد كونه كتاباً فقهيّاً في باب الوصية.

١١ - محمد بن همام

(يروي المصنف عنه مباشرة).

ورد محمد بن همام في أوّل كثير من أسانيد الغيبة، وقد قدّمنا القول بالأخذ عن كتابه الأنوار في تاريخ الأئمة في جملة من الموارد الرواية عن راوٍ مبهم، كبعض رجاله، أو غرائب الرجال كأبي علي الحسن بن علي بن عيسى القوهستاني. وذكرنا أيضاً كون محمد بن همام وقع في طريق الحسن بن محمد بن جمهور - معطوفاً عليه ابنه محمد بن الحسن -.

فهذه الموارد لا إشكال فيها، وإنما الإشكال في سائر الموارد، حيث لا يعلم بالقطع: هل أخذ النعماني عن كتابه، أو عن كتاب غيره، وهو واقع في طريق النعماني، إلى ذاك؟

وليس لنا شاهد قطعيّ على أحد الأمرين، وإن كان الظاهر في بعضها الأخذ من كتاب محمد بن همام، نظراً إلى تكرار اسمه في أسانيد متوالية لم تشترك إلا فيه، كما في:

٢٦/١٧٩ - حدّثنا محمد بن همام، قال: حدّثنا أحمد بن مابذاذ، قال: حدّثنا

أحمد بن هلال، قال: حدّثنا أحمد بن علي القيسي...

٢٧/١٨٠ - محمد بن همام، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر الحميري: قال:

حدّثنا محمد عيسى بن عبيد...

٢٨ - وحدّثنا محمد بن همام، قال: حدّثنا أحمد بن مابذاذ، وعبدالله بن جعفر

الحميري، قالوا: حدّثنا أحمد بن هلال...

٢٩/١٨١ - محمد بن همام، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن مالك^(١)...

وكيف كان، ففي أسانيد محمد بن همام أيضاً اشتراك إلى رواة، وافتراق عنهم،

فلا يبعد أخذ النعماني عنهم، إمّا مباشرةً أو بتوسط الأخذ عن كتاب محمد بن همام. وهؤلاء كلّهم من أرباب الكتب التي يحتمل الأخذ منها، في موضوع الغيبة وما يرتبط بها.

وهم:

ألف - أحمد بن هلال، وله كتاب نوادر^(١).

(يروي محمد بن همام عن أحمد بن مابنداذ، عنه)^(٢).

ب - جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وله كتاب غرر الأخبار، وكتاب أخبار الأئمة ومواليدهم عليه السلام، وكتاب الفتن والملاحم.

ذكره الشيخ في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليه السلام، قائلاً: روى في مولد القائم عليه السلام أعاجيب.

ونسب إليه الشيخ في فهرست كتاب النوادر، وراوي كتبه فيه وفي رجال النجاشي هو محمد بن همام، كإسناد النعماني^(٣).

وجعفر بن مالك يروي في جملة من الأسانيد عن عباد بن يعقوب^(٤) وله كتاب أخبار المهدي^(٥).

ج - حميد بن زياد الكوفي: له كتاب الدلائل، وكتاب ذمّ من خالف الحق

(١) الغيبة: ١٧/١٧٦، ٢٦/١٧٩، ٢٨/١٨٠، ٣٦/١٨٥، ٦٢/٢٤٩، (وفيه: حدّثنا محمد بن همام في منزله ببغداد في شهر رمضان سنة سبع وعشرين وتلاثمائة قال حدّثني أحمد بن مابنداذ إذ سنة سبع وثمانين ومائتين قال حدّثنا أحمد بن هلال، ١/٣٠٧، ٢/٣٢٢).

(٢) رجال النجاشي: ٣١٣/١٢٢، رجال الطوسي: ٦٠٣٧/٤١٨ - ٢، فهرست الطوسي: ١٣٦/٤٣.

(٣) الغيبة: ١/١٤٠، ١٠/١٥٢، ١٦/١٥٥، ٦/١٦٦، ١٠/١٦٩، ١١/١٧٤، ١٢/١٧٥، ٢٢/١٧٨.

(٤) الغيبة: ٢٤/١٧٩، ٣٢/١٨٣، ٣٥/١٨٤، ٤٤/١٨٩، ٧/١٩٧، ١٤/١٩٩، ٩/٢٥٢، ١٠/٢٥٣، ١٢/٢٧١، ٤٤/٢٧١.

٧/٣١٩، ١٧/٣٠٦، ٩/٧٣٠٢، ٥٦/٢٧٦، ٤٨/٢٧٢.

(٤) الغيبة: ٦/١٦٦، ١٠/١٦٩، ٢٤/١٧٩، ٣٥/١٨٤، ٧/٣٠٢.

(٥) فهرست الشيخ: ٥٢٩/١١٩.

وأهله، وكتاب النوادر^(١).

(يروي عنه محمد بن همام)^(٢) والغالب روايته عن الحسن بن محمد بن سماعة^(٣)، وله كتاب الغيبة وكتاب البشارات وكتاب الدلائل^(٤).

د - عبدالله بن جعفر الحميري:

وله كتاب الدلائل وكتاب الغيبة والحيرة^(٥)، وغيرهما من الكتب^(٦)، منها قرب الإسناد، وكتاب المسائل والتوقيعات.

وقد روى عنه محمد بن همام في بعض أسانيد غيبة النعماني^(٧) منها: ما ورد في: ٧/٦٧، أخبرنا محمد بن همام، قال: حدثنا أبي وعبدالله بن جعفر الحميري قالا: حدثنا أحمد بن هلال...

قال عبدالله بن جعفر في حديثه: ينفون عنه... ولعل هذا الذيل يؤيد الأخذ من كتاب عبدالله بن جعفر ولو بتوسط كتاب ابن همام، فتأمل.

١٢ - موسى بن سعدان

ورد في الغيبة: ١٧/١٣٤، أخبرنا عبد الواحد بن عبدالله، قال: حدثنا محمد

(١) رجال النجاشي: ٣٣٩/١٣٢، فهرست الشيخ: ٢٢٨/٦٠.

(٢) الغيبة: ٢٤، ١٣/١٥٤، ٢٠/١٥٧، ٥/٢٠٤، ٤٢/٢٤٣، ٥٩/٢٧٧، ٣/٢٩٧، ١/٣١١، ٢/٣٢٤، ٥/٣٢٧.

(٣) أنظر موارد الهامش السابق إلّا: ١/٣١١.

(٤) رجال النجاشي: ٨٤/٤١، فهرست الطوسي: ١٨٢/٥٢.

(٥) ذكر في الفهرست: ٤٢٩/١٠٢، بعد ذكر كتاب الغيبة وسائر كتب عبدالله الحميري: وزاد ابن بطّة كتاب الفترة والحيرة، وكتاب فضل العرب، وظاهره تغاير كتاب الفترة مع كتاب الغيبة لكن احتمال اتحادهما - ولو بأن يكون الفترة خطأ والصواب بدله الغيبة - غير بعيد خصوصاً مع ذكر النجاشي كتاب فضل العرب بعد كتاب الغيبة والحيرة - بلا فصل - فلاحظ.

(٦) رجال النجاشي: ٥٧٣/٢١٩.

(٧) الغيبة: ٧/٦٧، ١٠/١٥٢، ١٦/١٥٥، ٤/١٥٩، ١١/١٦٩، ٢٧/١٨٠، ٢٨، ٣٢/١٨٣، ٥/٢٥٠.

- محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري^(١).
 - محمد بن عبدالله بن المعمر الطبراني بطرية سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة،
 وكان هذا الرجل من موالى يزيد بن معاوية ومن النصاب^(٢).
 - موسى بن محمد القمي أبو القاسم، بشيراز، سنة ثلاث عشر وثلاثمائة^(٣)،
 وقد تقدّم أنه كان ابن بنت سعد بن عبدالله الأشعري.
 - ولم يرو عن أحمد بن محمد بن يعقوب بن عمار أيضاً إلا في سنيين متوالين
 وكان الأخذ شفهيّاً^(٤).
 وقد صرح في: ١٠٨، (أقرني عبدالحليم بن الحسين السمرى رحمته الله)، بالأخذ
 الشفهي^(٥).
 تبقى هنا موارد قليلة^(٦) لم يثبت لدينا مصدر الكتاب ويحتمل فيها أيضاً الأخذ
 الشفهي.
 وفي ختام هذا الفصل ينبغي ذكر قائمة لما وقفنا عليه من أسماء مصنفى (الكتب
 التي استظهرنا الأخذ منها، في الغيبة للنعماني مع ذكر أسماء كتبهم التي عرفناها.
 وقائمة أخرى لما احتملنا الأخذ عنهم.
الف: مصادر الغيبة للنعماني ومؤلفوها:
 - أحمد بن يوسف بن يعقوب أبو الحسن الجعفي، وهو يروي بسنده عن الحسن
 ابن علي بن أبي حمزة.

(١) الغيبة: ٢٨/٩٦.

(٢) الغيبة: ١/٣٩.

(٣) الغيبة: ٥/٦٢.

(٤) الغيبة: ٢٢/٩١، ٢١/٩٠.

(٥) وفي ص ٣٢٨: وجدت هذا الحديث عند بعض أصحابنا.

(٦) الغيبة: ٤٣/٢، ثلاثة اسناد مشابهة، ٢/٥٨، ٣/١٤٢، ٥/١٤٧.

- جعفر بن عبدالله ، أبو عبدالله المحمّدي .
- الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني (صاحب كتاب الغيبة وغيرها) .
- الحسن بن محبوب .
- الحسن بن محمد بن جمهور ، (من كتاب الواحدة ظاهراً) .
- حميد بن زياد .
- سلامة بن محمد الأرزني (من كتاب الغيبة وكشف الحيرة) .
- سليم بن قيس الهلالي (من كتابه المعروف باسمه) .
- عبدالكريم بن عمرو الخثعمي .
- عبدالله بن أحمد بن مستورد أبو محمد الأشجعي .
- عبدالله بن جبلة (من كتاب الصفة في الغيبة) .
- عبدالله بن حماد الأنصاري .
- عبيد الله بن موسى العلوي العبّاسي .
- علي بن الحسن بن فضال (صاحب كتاب الغيبة وغيرها) .
- القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم ، أبو محمد .
- محمد بن سالم بن عبدالرحمن الأزدي .
- محمد بن سنان .
- محمد بن علي الكوفي (لعلّ من كتابه الدلائل) .
- محمد بن الفضل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعري .
- محمد بن همام .
- محمد بن يعقوب الكليني (من الكافي) .
- موسى بن سعدان (من كتابه الطرائف) .
- يحيى بن زكريا بن شيبان .
- وأما من احتملنا الأخذ من كتبهم فهم :

- أحمد بن هلال .
- جعفر بن محمد بن مالك .
- عباد بن يعقوب (له كتاب أخبار المهدي) .
- عبدالله بن جعفر الحميري (له كتاب الغيبة والحيرة ، وغيره) .

الفصل الثالث: النعماني والكليني

كان النعماني من تلامذة الكليني وقد أكثر من الرواية عنه في الغيبة ، وروى عنه كتابه الكافي كما صرح به في أول كتاب العقيقة من الكافي في بعض نسخه المخطوطة^(١) .

وظهر لنا من مقارنة ترتيب أحاديث الغيبة المبدوءة باسم محمد بن يعقوب ، مع ترتيب الكافي أنها - في الأكثر - مأخوذة منه ، كما سنبحث عنه . لكن هنا نكت حول ارتباط النعماني والكليني يجب التعرّض لها :

الأول : قد ورد في بعض المصادر المتأخرة أن النعماني كتب الكافي ، وله نسخة خاصة منه ، بل قد يقال : بأن ذلك كان سبب اشتهاره بالكاتب^(٢) .

وأقدم من ذكر ذلك هو العلامة المجلسي رحمه الله فقد ذكر في البحار ٥٣ : ٢٧٠ - بعد ذكر اسم النعماني - : وهو ، والشيخ الصفواني المعاصر له ، قد ضبط كلّ واحدٍ منهما نسخة الكافي ، ولذا ترى أنّه قد يقع في الكافي كثيراً : «وفي نسخة النعماني كذا وفي نسخة الصفواني كذا» .

(١) في هامش مطبوعة الكافي أول المجلّد السادس ، (كتاب العقيقة) : في بعض النسخ بعد العنوان . أخبرنا أبو عبدالله محمد بن إبراهيم النعماني ع هذا الكتاب في جملة الكتاب الكافي عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني .

(٢) دائرة المعارف بزرگ اسلامي .

أقول: وردت عبارة «وفي نسخة الصفواني» في بعض المواضع من المجلد الأول من الكافي في كتب الحجّة في مواضع محدّدة^(١) أوّلها ص ٢٨٣، وآخرها ص ٣٢٥، (وبينها ٤٢ صفحة). وقد علّق العلامة المجلسي في مرآة العقول في أوّل موردٍ بما ملخصه: إنّ نسخ الكافي كانت بروايات مختلفة، كالصفواني هذا، ومحمّد ابن إبراهيم النعماني، وهارون بن موسى التلعكبري، وكان بين تلك النسخ اختلاف، فتصدّى بعض من تأخّر عنهم كالصدوق والمفيد وأضرابهما رحمة الله عليهم فجمعوا بين النسخ وأشاروا إلى الاختلاف الواقع بينها. انتهى.

لكن، لم نجد ذكر اختلاف النسخ منسوباً إلى بعض رواة الكافي إلّا في ما أشرنا إليه بالنسبة إلى الصفواني، ولم نجد عبارة «وفي نسخة النعماني»، في أي موضع من الكافي.

وكأنه سهو من قلمه الشريف، فليس لدينا دليل على وجود روايات مختلفة للكافي، وكثرة الرواة عن الكليني والناقلين لكتابه الكافي، لا تعني بالضرورة وجود روايات مختلفة لهذا الكتاب، كما هو واضح.

الثانية: لم يرد اسم الكليني في أوائل كتاب الغيبة في الأبواب الثلاثة الأولى، مع وجود أبواب في الكافي تناسب موضوع هذه الأبواب^(٢).

وأوّل ما ورد اسم الكليني في باب ٤، (ما روى أنّ الأئمّة الاثنا عشر إماماً، رقم ٣ و ٤) لكن الخبرين وردا في الكافي باختلاف كثير بحيث يطمئن بعدم أخذهما من الكافي^(٣).

(١) الكافي ١: ٢٣٨.

(٢) قس باب امن الغيبة مع الكافي ٢: ٢٢١ (باب ٩٨، باب الكتمان)، وأيضاً باب ٣ من الغيبة، مع الكافي ج ١: ٢٧٦-٢٧٩، (باب ٥٩-٦١)، بل بعض الروايات مشتركة في الكتابين من غير أن ينقل النعماني عن الكافي.

(٣) الغيبة: ٣/٦٠ و ٤، (قسهما مع الكافي ١/٢٤٧-٢، ضمن ٢، ٣/٣٣٨).

ثم ورد في أواخر هذا الباب (الأرقام ٢٥ - ٢٧) روايات عديدة عن الكليني ووجود الاختلاف بينها وبين الكافي يمنعنا من القول بأخذها من الكافي^(١).
وأول ما ثبت الأخذ من الكافي هو في الباب ٥/ذيل ح^(٢).
لكن كثر الأخذ منه من باب ٧/رقم ٥^(٣)، وقد أخذ النعماني في الأبواب ٨ - ١٠، ١٢ وكذا ١٣، حسب نسخة المجلسي في مرآة العقول، باب ١٦، باب ٢٥ عن الكافي.

ولم ينقل عنه في سائر أبواب الغيبة.
الثالثة: لم ينقل النعماني إلا عن أبواب قليلة من الكافي من كتاب الحجّة في اثنين أو ثلاث مقاطع من هذا الكتاب:
المقطع الأول - الباب ٥ ومن الكافي^(٤).
المقطع الثاني: الباب ١٥، على نسخة المجلسي في مرآة العقول^(٥).
المقطع الثالث: الباب ٧٩ - ٨٧، (سوى باب ٨١)، وهي سبعة أبواب^(٦).

(١) الغيبة: ٢٥/٩٤، (الكافي ١: ١٥/٥٣٣)، ٢٦ (= الكافي ١: ١٩/٥٣٤)، بزيادة في السند ٢٧/٩٥ (= الكافي ١: ٤/٥٢٩)، بعدة أسناد كلّها تخالف سند الغيبة)، فلعلّ هذه الأخبار وردت من كتاب آخر للكليني أو أخذت عنه مشافهة.

(٢) الغيبة: ١١٤/ذيل ٨، (الكافي ١: ١/٣٧٢)، وأما ما في الغيبة: ٣/١١٢، فقد ورد سنده في الكافي ١: ١٢/٣٨٤، مع متن مغاير لمتن الغيبة و متن الغيبة ورد في الكافي ١: ٤/٣٧٣، بسند آخر.

(٣) باب ٥: الكافي ١: ٢/١٧٨ - ٥، و ٨، و ١٠/١٧٩ - ١٣ (الغيبة: ٣/١٣٨ - ١١/١٣٩). باب ٦، الكافي ١: ١/١٧٩ - ٥/١٨٠، (الغيبة: ١/١٣٩ - ٥/١٤٠) وترتيب الأحاديث في البابين واحد في الكتابين.

(٤) باب ٥، الكافي ١: ٢/١٧٨ - ٥، و ٨، و ١٠/١٧٩ - ١٣، (الغيبة: ٣/١٣٨ - ١١/١٣٩)، باب ٦، الكافي ١: ١/١٧٩ - ٥/١٨٠، (الغيبة: ١/١٣٩ - ٥/١٤٠)، وترتيب الأحاديث في البابين واحد في الكتابين.

(٥) باب ١٥، الكافي ١: ١/١٩٨ و ٣/٢٠٣ (الغيبة: ٦/٢٢٤، ٧/٢٢٤).

(٦) باب ٧٩، الكافي ١: ١/٣٣٣، (الغيبة: ٢/١٦٢).

باب ٨٠، الكافي ١: ١/٣٣٥، ٣٠/٣٤٣، إلّا أرقام ٧، ١١، ١٨، (الغيبة: ١٦٩/ذيل ١١، ١١/١٥٤،

فما هو السرّ في عدم أخذ النعماني عن الكليني في جميع الأبواب؟ وعدم أخذه من جميع أبواب الكافي المناسبة؟

ليس لنا جواب واضح قاطع عن هذا السؤال.

لكن، يحتمل أن يكون الوجه في ذلك أن النعماني يراجع غالباً كتب المتقدمين - التي هي مصادر للكافي أيضاً أحياناً - وقلماً يراجع كتب المتأخرين كالكليني.

ويحتمل أن يكون الوجه في ذلك أن الكافي - على نفاسته وجلالته - لم يكن في عهد النعماني في ما يقدر بأقل من عشر سنوات من ورود الكليني إلى بغداد - من المصادر الرئيسيّة للشيعة الإماميّة في بغداد، خصوصاً مع وجود روايات كثيرة عندهم منقولة عن الحفاظ المشهورين كابن عقدة، ومحمد بن همام، وغيرهما من مشايخ الكوفة وبغداد.

ويحتمل هنا وجه ثالث سنشير إليه في النكتة الآتية.

الرابعة: قد ينقل النعماني عن مصدرين فيجعل سند المصدر الأوّل قبل نقل الحديث، ثم يشير إلى السند الآخر في ذيل المتن مذيلاً يقول: مثله. وهذه

→ ١٥٣/ذيل ١٠، ١٦٤/ذيل ٤، ١٦٧/ذيل ١٧، ١٨٨/٤٢ و ٤١، ١٥٩/ذيل ٧، ١٧٠/٢، ١٧٣/٩، ١٨٦/٣٨، ١٥٠/ذيل ٦ و ٧، ١٨٧/٣٩، ١٦٨/٩ و ٧، ١٧١/٤، وأيضاً: ١٩١/٤٦، ١٥٨/ذيل ٣، ١٦٧/ذيل ٧، ١٨٧/٤٠، وقد ورد الكافي ١: ٣٣٨/٧، في الغيبة: ٤/٦٠، باختلاف قليل في السند واختلافات كثيرة في المتن تبعد الأخذ عن الكافي فلعلّه أخذ عن الكليني مشافهة أو اكتفى النعماني بحفظه عن الرجوع إلى نسخة الكافي فوق هذا الاختلاف.

باب ٨٢، ١٣٦٨، ٧/٣٦٩، (الغيبة: ١٠/٢٩٣، ١٥/٢٩٦)، والترتيب واحد في الكتابين.

باب ٨٣، ١٣٦٩، ٢/٣٧٠، ٤-٦، (الغيبة: ١/٢٠١، ١٠/٢٠٥، ٧/٢٠٢، ٣/٢٠٩، ١٦/ذيل ١٦).

باب ٨٥، ١٣٧٢، ٥-٦/٣٧٣، ١٢/٣٧٤، (الغيبة: ١١٤/ذيل ٨، ١٣٠/٨، ١٢٩/٥، ١٣٠/١٠)،

١٢/١٣١، ٣/١١٢، السند من هذا الرقم من الكافي ومتن الغيبة من الكافي ١: ٣٧٣/٤).

باب ٨٦، ١٣٧٤، ٣/٣٧٥، ٥/٣٧٦، (الغيبة: ٧/١٣٢، ١٤/١٣، باختلاف في السند فيهما

بين الكتابين على ظاهر سند الغيبة، ٥/١٣٣).

باب ٨٧، ٤/٣٧٧، (الغيبة: ١٣٥/ذيل ١٨).

الأحاديث الذيلية أكثرها وردت عن طريق الكليني^(١)، بل أكثر ما نقل عن الكليني فهي ذيلية في الحقيقة، وإن لم يصرح فيها بكلمة «مثله» إذ ذكر في ذيل نفس الرواية المروية عن مصدر آخر^(٢)، وما وردت ذيلية عن غير الكافي قليل جداً، لا يكون لكل مصنف أو راوٍ إلا حديث أو حديثان^(٣)، بخلاف الكافي فقد كثر ذلك فيه، والغالب ذكر روايات الكليني في أواخر الأبواب.

فما الوجه في ذلك؟

هنا عدة وجوه لتوجيه ذلك قد أشرنا إلى بعضها آنفاً:

الأول: أن أكثر الروايات الواردة عن غير الكافي قد أخذت عن مصادر متقدمة على الكافي ككتاب محمد بن سنان، وعبدالله بن جبلة، ومحمد بن علي الصيرفي - كما تقدم تفصيله.

فمن الطبيعي أن يراجع النعماني أولاً تلك المصادر، ثم يراجع الكافي الذي هو مصدر متأخر في عهده، فيصير حديث الكافي ذليلاً لا محالة.

الثاني: إن الكافي في عهد النعماني لم يشتهر في بغداد، كاشتهار كتب أمثال محمد

(١) الغنية: ١١٤/ذيل ٨، ١٣٥/ذيل ١٨، ١٣٧/ذيل ٢، ١٥٠/ذيل ٦، ١٥٣/ذيل ١٠، ١٥٨/ذيل ٣، ١٥٩/ذيل ٧، ١٦٤/ذيل ٦، (سندان)، ١٦٨/ذيل ٧، ١٦٩/ذيل ١١، ١٧٦/ذيل ١٧، ١٧٧/ذيل ٢١، ٢٠٥/ذيل ٧، ٢٠٩/ذيل ١٦.

(٢) لاحظ الغنية: ٥١/١٢٩، ٢/١٣٩، ٥١/١٤٠، ٧/١٥٠، ١٧/١٥٦، ٢/١٦٢، ٢/١٧٠، ٤/١٧١، ٩/١٧٣، ٤/١٧٥ و١٦، لاحظ أيضاً: ٤٦/١٩١.

(٣) فعن كتاب عبدالله بن موسى مودان: (١٢٩/ذيل ٢، ١٨٥/ذيل ٣٦)، وعن كتاب الحسن بن محمد بن جمهور مودان: (٢٨) وعن كتاب عبدالكريم بن عمرو مودان: (١٧٢/ذيل ٦)، وعن كتاب محمد بن علي الصيرفي مودان: (٣٢٢/ذيل ١)، وعن ابن عقدة مودان: (٢٨٥/ذيل ٤)، وعن عبدالواحد بن عبدالله: (٤٣/ذيل ٢، ثلاثة أسانيد)، والمبهمات في مودان: (٩٥/ذيل ٢٦، ١٨٩/ذيل ٤٣)، وعن طرق العامة في خمسة موارد: (٦/١١٩، ١٢٠/ذيل ٧، ١٢١/ذيل ٩، ٢٠/١٢٥، ١٢٦/ذيل ٢١).

ابن همام - شيخ البغداديين - وابن عقدة - الحافظ الشهير المعتمد عليه بين الفريقين - وغيرهما.

فمن الطبيعي أن يراجع أولاً كتب هؤلاء، ثم يراجع الكافي.

الثالث: إن النعماني عندما ألّف كتابه الغيبة لم يكن لديه جميع ما رواه له مشايخه، كما صرح به في بعض المواضع فقال: لم يحضرنى جميع ما رويته في ذلك لبعده عني وأنّ حفظي لم يشتمل عليه^(١).

وقال في موضع آخر: هذا آخر ما حضرنى من الروايات في الغيبة، وهو يسير من كثير ممّا رواه الناس وحملوه^(٢).

فعليه، يحتمل أن لا تكون نسخة الكافي حاضرة لدى النعماني عندما شرع في تأليف الغيبة، وإنّما حصل عليها بعد ذلك، فأضاف ما رآه مناسباً من رواياته إلى كتابه، فصار أكثر ما أخذ عن الكافي ذليلاً بطبيعة الحال.

ثم إنّ من المحتمل عدم عثور النعماني على جميع أجزاء الكافي بعدما حصل عليه، فلذلك لم ينقل إلّا عن أبواب قليلة منه، ويمكن عثوره على نسخة كاملة منه بعد تأليفه لكن لم ير حاجة إلى الرجوع إلى جميع أبوابه، بل اكتفى في الأغلب بما صنّفه من قبل أخذاً عن سائر المصادر.

وكيف كان، فالوجوه الثلاثة غير متنافية، فتمكن صحّة الجميع بحسب اختلاف الموارد، بأن كانت الرواية مأخوذة من مصدر متقدّم، ككتابي محمد بن سنان والحسن بن محبوب كما في الوجه الأوّل وهو أقرب الوجوه^(٣).

(١) الغيبة: ٢٩.

(٢) الغيبة: ١٩٤.

(٣) وردت روايات الكليني في ذيل ما أخذ عن محمد بن سنان في: ١١٤/ذيل ٨، ٢/١٣٩، ٥/١٥٠، وفي ذيل ما أخذ عن الحسن بن محبوب في: ١٣٧/ذيل ٢، وفي ذيل ما أخذ عن عبد الله بن جبلة

أما لو كانت الرواية واردة في كتب مشايخ النعماني كمحمد بن همام^(١) فهذا الوجه غير تام فيجب الرجوع إلى الوجهين^(٢) الآخرين .
الخامسة : ادّعى بعض الكتاب المتتبعين - تبعاً لبعض المستشرقين كما قيل^(٣) أن باب ما جاء في الاثنى عشر من الكافي أكثر رواياته مما ألحق بالكتاب بعد تأليفه ، ولعله من قبل الكليني نفسه .
واستند في ذلك إلى عدم ورود أكثر روايات الباب في غيبة النعماني .
وقد نظم لإثبات هذه الدعوى أموراً هي :

الأول : أن محمد بن إبراهيم النعماني كان من خصيصي تلامذة الكليني ، وقد استنسخ أجزاء الكافي بنفسه (لاحظ مقدمة حسين علي محفوظ على الكافي : ١٩ ومصادره) والنسخة الموجودة قد جمعت من نسخته ونسخة الصفواني على المشهور ، وقد أشير إلى موارد اختلافها بعبارتي «وفي نسخة النعماني» و«في نسخة الصفواني» ، (أنظر مقدمة روضة الكافي ما ذكر في هامش صفحة العنوان للنسخ

→ في : ١٥٨/ذيل ٣ ، وفي ذيل ما أخذ عن عبد الكريم بن عمرو في : ٩/١٧٣ ، (مع زيادة في نقل الكليني) ، لاحظ أيضاً : ١٦/١٧٥ ، وفي ذيل ما أخذ عن محمد بن علي الكوفي في : ٧/٢٠٥/ذيل ٧ ، لاحظ أيضاً : ٤٦/١٩١ .

وفي ذيل ما أخذ عن يحيى بن زكريا بن شيبان في : ٥/١٢٩ ، وفي ذيل ما أخذ عن علي بن الحسن التيملي في : ٢/١٧٠ ، ٤/١٧١ ، لاحظ : ١٧٧/ذيل ٢١ ، وفي ذيل ما أخذ عن عبد الله بن أحمد ابن المستورد الأشجعي في : ١٧٧/ذيل ٢١ ، وفي ذيل ما أخذ عن جعفر بن عبد الله المحمدي في : ٢٠٩/ذيل ١٦ ، وفي ذيل ما أخذ عن عبيد الله بن موسى العلوي في : ١٦٤/ذيل ٤ .

(١) الغيبة : ١٣٥/ذيل ١٠ ، ١٧/١٥٦ ، ١٥٩/ذيل ٧ ، ٢/١٦٢ ، ١٦٧/ذيل ٦ ، ١٦٨/ذيل ٧ ، ١٦٩/ذيل ١١ ، ١٤/١٧٥ و ١٦/١٧٦/ذيل ١٧ .

(٢) وردت رواية الكليني في ذيل ما أخذ عن سلامة بن محمد في : ١٣٥/ذيل ١٨ ، ١٥٠/ذيل ٦ ورقم ٧ ، فيمكن أن يوجه ذلك بالوجهين ، لكن قلّة روايات سلامة في غيبة النعماني تغنيها عن توجيه وقوع روايات الكليني في ذيلها - كما لا يخفى - .

(٣) ببالي أنني سمعت قديماً من بعض الأصدقاء أن أصل هذه الدعوى من المستشرق مادلونج .

القديمة منها وقد طبع فيها صورتها).

الثاني: قد سعى النعماني في فصل عدد الأئمة أن يذكر جميع ما يقدر عليه من روايات ترتبط به حتى أنه وجد بعد إتمام الكتاب روايتين أخريين فأضافهما إلى الكتاب، وأشار إلى ذلك ما كتبه راوي الغيبة أبوالحسين الشجاعى قبل نقل الروائتين..

الثالث: إن تأليف الغيبة كان في حدود سنة ٣٤٠ (أي بعد عشر سنوات من وفاة الكليني).

الرابع: لم يذكر النعماني ستة عشر من أحاديث هذا الباب من الكافي - وهي عشرون رواية - وإنما ذكر أربعة منها فقط، وإن ذكر بعض رواياته الأخرى من طرق مشايخه الآخرين، وبأسانيد أخرى.

فتدل هذه الأمور بوضوح على أن هذه الستة عشر حديثاً لم تكن موجودة في نسخة النعماني من الكافي (وإن لم يشر إلى اختلاف النسخة في الكافي).

أضف إلى ذلك أمراً خامساً وهو: أن روايات الكليني أرجح لدى النعماني من روايات غيره، حتى أنه أورد إحدى تلك الروايات الأربع المأخوذة من الكافي، عن طريق الكليني ابتداءً، ثم أشار إلى نقلها الآخر بقوله «وجاء في غير رواية محمد ابن يعقوب»، فذكر الاختلاف اليسير بينها.

فلا بد أن نقول: إن الروايات الستة عشر، ملحقة. انتهى^(١).

وهذه الأمور الخمسة ضعيفة، إلا الأمر الثالث مع شيء من المسامحة لا يضّر بمقصوده^(٢) وأما سائر الأمور فبنية على الاعتماد على المصادر المتأخرة، أو نظرة

(١) مكتب در فرايند تكامل، حسين المدرسي الطباطبائي، (المتن الفارسي)، ص ١٤٤.

(٢) قد ترجم «نيف وثمانون» في المتن الفارسي بـ «هشتاد وچند سال»، (لاحظ ص ١٣٧/هامش ٢٤٣ من الكتاب، وهذه مسامحة وإنما هي مناسبة مع كلمة بضع لا مع كلمة نيف،

عابرة غير متأملة في غيبة النعماني .

وبعدما ذكرناه في هذا المقال خصوصاً في هذا الفصل الأخير يسهل تخطيها لكن ينبغي أن نشير إلى وجوه الضعف فيها - على سبيل الإجمال :-
أما الأمر الأول : فقد تعرّضنا له في النكتة الأولى من هذا الفصل ، وقلنا بعدم الدليل عليه ، وإنما ورد في كلام المتأخرين من دون أن يكون لذلك شاهد في كلام القدماء .

والعجيب أنه استند لذلك إلى ما في مقدّمة الروضة^(١) ولم نر فيه إلا جدولاً لتلامذة الكليني أشار إلى ما يقرب من كلامه وهذا الجدول قد صنعه - على الظاهر - صدر الأفاضل المتوفى سنة ١٣٥٠ (لاحظ ما كتبه الدكتور حسين علي محفوظ في مقدّمته ، ص ١٠) .

والاعتماد عليه وذكره كمصدر معول عليه في أمثال هذه البحوث ، غريب؟!
وأما الأمر الثاني : فلم يذكر شاهداً على كون النعماني بصدد استقصاء جميع ما يقدر عليه من روايات باب عدد الأئمة .
فإن استند إلى أن النعماني استدرك روايتين بعد إتمام الكتاب .

→ وقد تقدّم أن نيف من واحد إلى تسع على تفسير ، ومن واحدة إلى ثلاث على تفسير آخر ، فتاريخ تأليف الغيبة ٣٣٦ ، أو ما بعدها ، لكن هذه المسامحة لا تضر بما كان الكاتب بصدده من إثبات كون تأليف الغيبة بعد وفاة الكليني^(٢) وإنما أورد هذا الأمر إذ لو كان تأليف قبل وفاته لأمكن أن يكون قبل تكميل تأليف الكافي من قبل مؤلفه الكليني فلا ينتج ما يريد .

(١) ارجع إلى صفحة العنوان للنسخ القديمة من الروضة وهذا ما لم نجده في هذا الكتاب ، وإنما وجدت ما أشرنا إليه في المتن ولفظه - بعد عنوان النعماني - : وكان من الخصيصين به يكتب أيضاً كتابه الكافي وإذا قالوا في نسخة النعماني من الكافي هكذا وفي نسخة الصفواني هكذا فالمراد نسخنا محمد بن إبراهيم وأحمد بن عبدالله أعلى الله مقامهم ورضي عنهم . انتهى . ولا أدري على ما استند في إطلاق القول بأن النسخة الموجودة من الكافي مجموعة من نسختها فقط ، مع وجود رواية آخرين للكافي!

ففيه أنه بمجرد أنه لا يدل على ذلك، إذ لعله رأى في هاتين الروايتين خصوصية، كجودة مضمونها أو كونها عن طريق ابن عقدة - الشيخ الذي يعتمد عليه النعماني كثيراً - فخصّهما بالإضافة إلى الكتاب بعد تأليفه مع عثوره على روايات أخرى أيضاً مناسبة لعنوان الباب.

هذا مع أن النعماني صرح بنفسه في هذا الباب بخلاف ما ذكره الكاتب، بل أكد النعماني على جميع الروايات المربوطة به، فقال في آخره بعد الإشارة إلى كتاب سليم بن قيس وتوثيقه وكونه من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعول عليها؛ وإنما أوردنا بعض ما اشتمل عليه الكتاب وغيره من وصف رسول الله ﷺ الأئمة الاثني عشر ودلالته عليهم وتكريره ذكر عدّتهم^(١)...

ولا ينقضي تعجّبي، كيف لم يراجع هذا الكاتب هذه العبارة الواردة في نفس الباب، الواضحة في خلاف مقصوده، ورضي بدلالة استدراك النعماني للروايتين بعد تأليفه، على مقصوده؟! *مرحبا بكم في منتديات دار الحديث* هذا مع الغضّ عما قلنا من عدم الدليل على كون النسخة الكاملة من الكافي لدى النعماني حتى بعد تأليفه الغيبة.

أما الأمر الرابع: ففيه أنه لا شاهد على أخذ النعماني من باب ما جاء في الاثني عشر من الكافي أصلاً، فلم يراجع الكافي حتى يكون عدم ذكره دليلاً على شيء. توضيحه: أن الروايات الأربع المتوهم أخذها من الكافي وردت ثلاثة منها في الكافي باختلاف في المتن أو السند أو كليهما، بحيث يطمئن بعدم الأخذ منه، وإنما توافقت رواية واحدة فقط في الكتابين تقريباً ولا شاهد على أخذه أيضاً من الكافي

(١) فقد ورد في مقدّمة الغيبة: وقد جمعت في هذا الكتاب ما وفق الله جمعه من الأحاديث التي رواها الشيوخ عن أمير المؤمنين والأئمة الصادقين عليهم السلام في الغيبة وغيرها مما سبيله أن ينضاف إلى ما روي فيها بحسب ما حضر في الوقت، إذ لم يحضرني جميع ما رويته في ذلك لبعده عني وإن حفظي لم يشتمل عليه... (لاحظ ص ١٩٤ منه أيضاً).

من توافق ترتيب الأحاديث في الكتابين أو غيره .
وأما غير هذه الرواية ففي الغيبة : ٣/٦٠ ، أخبرنا محمد بن يعقوب الكليني ،
عن عدة من رجاله ، عن أحمد بن أبي عبدالله محمد بن خالد البرقي ، عن الحسن بن
العباس بن الحرিশ ، عن أبي جعفر محمد بن علي ، عن آبائه أن أمير المؤمنين عليه السلام قال
لابن عباس أن ليلة انقدر في كل سنة ... الحديث .

وقد رواه في الكافي ١ : ١/٥٣٢ ، بسندين آخرين هكذا : محمد بن يحيى ، عن
أحمد بن محمد بن عيسى ، ومحمد بن أبي عبدالله ، ومحمد بن الحسن ، عن سهل بن
زياد جميعاً ، عن الحسن بن العباس بن حرিশ ، عن أبي جعفر الثاني : أن أمير
المؤمنين عليه السلام قال لابن عباس ... الحديث .

وفي متنه اختلافان لا يمكن أن يكونا من اختلاف النسخة أو تصحيقات
الناسخين^(١) .

- وردت رواية الغيبة : ٢٦/٩٤ ، في الكافي ١ : ١٩/٥٣٤ ، باختلاف في السند
واختلافات يسيرة في المتن .

- وردت رواية الغيبة : ٢٧/٩٥ ، في الكافي بثلاثة أسانيد لم يرد شيء منها في
الغيبة ، وإنما ورد فيها سند آخر للرواية .

فعليه فالنعماني إما أخذ هذه الروايات عن كتاب آخر للكليني ككتابه في الرد
على القرامطة ، أو أخذها عنه مشافهة ، ومن الجائز أن بعض اختلاف المتن في الغيبة
نشأ من اعتماد النعماني على حفظه دون أن يراجع إلى نسخة الكليني ، والله أعلم .
أما الأمر الخامس : فهو أعجب ! إذ مجرد إشارة النعماني إلى رواية واحدة فقط
عن غير طريق الكليني في ذيل نقل الكليني لها كيف تكون دليلاً على ترجيح

(١) زيد في الغيبة «ما قضى فيها» - بعد أمر السنة - و«يا أمير المؤمنين» - بعد من هم - ولم تردا في
الكافي .

النعماني لروايات الكليني على غيرها؟ مع أن أصل دلالة الرواية الذيلية على مرجوحية الراوي عند النعماني لو تمّ لكان دليلاً واضحاً على خلاف ما يريد هذا الكاتب، إذ قد تقدّم أن أكثر روايات الكليني وردت ذيلية في الغيبة، وأكثر الروايات الذيلية فيه وردت عن طريق الكليني، فهل يكون هذا دليلاً على كون سائر مشايخ النعماني أرجح عنده من الكليني؟!

هذا، والتحقيق عدم تمامية أصل هذا الكلام، لما ذكرناه من الوجوه في توجيه كثرة الروايات الذيلية عن طريق الكليني في الغيبة كما تقدّم فلاحظها. فتحصل أن هذه الدعوى لا ترجع إلى محصل أصلاً.

وفي هذا المقام، حان أن نختم الكلام، حامدين لله، مصلين على نبيه وآله، داعين حضرته أن يعجل فرج صاحبنا ومولانا بقيّة الله الأعظم في أرضه حتى يملأها عدلاً وقسطاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

ليلة الفطر من سنة ١٤١٨

السيد محمّد جواد الشبيري